AUCES

غسيل الاموال عبر الوسائل الالكترونية

الدكتور / علي زايد عبد الله

دكتوراه في الحقوق - القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة القاهرة

الملخص:

تُعد ظاهرة غسيل الأموال من أكثر الظواهر الدولية التي تؤرق عدد من الدول؛ حيث لم تعد جرائم غسيل الأموال ترتكب في صورتها العادية التقليدية فقط، بل أصبحت ترتكب في صورة أكثر صعوبة وتعقيدًا، حيث تتم عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة وبخاصة مع التقدم في استخدام طرقٍ مختلفةٍ للدفع الإلكتروني في ظل انتشار وتزايد الكثير من التقنيات الحديثة والاعتماد عليها في إنهاء الكثير من المعاملات المالية، ومحاولة إخفاء العائدات غير المشروعة من خلال هذه المعاملات، مع توسع عصابات غسيل الاموال حول العالم إلى خلق مزيد من التعاملات عبر استغلال هذه التقنيات ، فضلا عن ارتباط جرائم غسيل الاموال بغيرها من الجرائم التى تعتبر هى وقود عمليات غسيل الاموال التى ترتكب عبر الوسائل الحديثة، وقد تسبب التقدم في هذه التقنيات في عجز الأجهزة التشريعية عن مواجهة مثل هذه النوعية من الأساليب التي تستخدم لارتكاب جرائم غسيل الأموال، مما يكون له عظيم الأثر على عدد من دول العالم سواء من النواحي الاقتصادية أم الاجتماعية وبخاصة الدول الآخذة في النمو اقتصاديًا.

الكلمات الدالة: غسيل الأموال- الوسائل الإلكترونية- التقنيات الحديثة.

مقدمة:

تمثل الأموال عصب الاقتصاد الوطني للدول؛ إذ هي تعد عماد الحياة المعاصرة، وإحدى مقومات الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة في العالم، وقد تأثرت حياة الأفراد بما حدث من تطور في النواحي الاقتصادية على مستوى العالم، وقد كان لهذا التأثير أثرٌ بالغٌ على مواقف وسلوكيات الأفراد في حرصهم الدائم على تحقيق مكاسب مادية مطلقة، بغض النظر عن طبيعة السلوك أو الفعل الذي يتحقق من خلاله هذه المكاسب المادية: فالمعتقد السائد لديهم تحقيق أرباح مادية بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة، وقد تطورت الأساليب والسلوكيات للأفراد في ظل تطور التقنيات الحديثة التي أفرزتها التكنولوجيا المتقدمة، الأمر الذي أتاح لهؤلاء الأفراد استخدام واستغلال هذه التقنيات الحديثة في إخفاء بعضٍ من مصدر التعاملات المالية، والتي تكون في بعض منها ناتجة عن مصادر غير مشروعة بتدوير هذه المصادر في صورة مصادر مشروعة، وهو ما يطلق عليه عمليات غسيل الأموال عبر وسائل التقنيات الحديثة؛ فتعد جرائم غسيل الأموال التي ترتكب عبر الفضاء الإلكتروني من أخطر صور السلوك الإجرامي التقني؛ حيث تعد هذه الجرائم من الجرائم الفوقية أي التي تتضمن خلالها ممارسة سلوكيات إجرامية وأفعال تمثل كل واحدة منها جريمة مستقلة بذاتها، ومن ثم يتقرر لكل واحدة منها عقوبة معينة؛ فتتعدد مصادر غسيل الأموال ولا تنحصر في مصدر واحد فقط، فضلا عما تمثله من أخطار وأضرارٍ جسيمة على الاقتصاد القومي للدول في ظل الاعتماد بشكل كبير على وسائل وأنظمة دفع إلكتروني مختلفة.

تعريف موضوع البحث:

أدى تطور التقنيات الحديثة إلى استغلال مجرمي غسيل الأموال لهذه التقنيات واستخدامها في تنفيذ عمليات غسيل الأموال على مستويات مختلفة، بتحويل هذه الأموال الناتجة من مصادر غير مشروعة إلى رءوس أموال وتدويرها في مصادر مشروعة تضفي عليها صفة المشروعية، ويزيد من صعوبة كشف هذه الجريمة التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية ما تتمتع به التقنيات الحديثة من تعقيدات شبكية تتم فيها محاولات إخفاء المصادر غير المشروعة للأموال من خلال خلق نظام شبكي معقد عبر الوسائل الإلكترونية؛ مما يزيد من صعوبة وكالات إنفاذ القانون على اكتشافها، في ظل عدم تحديد أطراف المعاملات

المالية التي تتم باستخدام التقنيات الحديثة وعدم الكشف عن هويتهم.

فتعد جريمة غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية ذات تأثير اقتصادي خطير على اقتصاديات الدول وبخاصة الدول صاحبة الاقتصاد الناشئ والآخذ في النمو، فضلا عن تركيز رءوس الأموال في أيدي جماعات إجرامية لا تهدف سوى إلى مضاعفة هذه الأموال، كما أن ذلك يقلل من فرص الاستثمار الوطني والأجنبى داخل الدول؛ حيث إن العمود الفقري للاستثمار هو توافر الثقة في التعاملات المالية وضرورة توفير الثقة في النظام المصرفي والمالي داخل الدول في ظل اعتماد النظام المصرفي على نظام شبكي معلوماتي في ضوء التحول إلى نظام التجارة الإلكترونية، وقوة الاقتصاديات الوطنية وارتكازها على مشروعات قومية ضخمة تضخ أموالا هائلة تمنح من خلالها الثقة لجذب رءوس أموال استثمارية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فيما أفرزته التقنيات الحديثة من وسائل إلكترونية متقدمة تُستغل من قبل محترفي عمليات غسيل الأموال للقيام بهذه العمليات من خلال إدراجها في عمليات مصرفية بإعادة تدويرها في مصادر مشروعة؛ بهدف إخفاء مصدرها الحقيقي الناتج عن أنشطة غير قانونية، كما أن من إشكاليات البحث التزاوج الموجود بين جرائم غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية وبعض صور الجرائم الأخرى التي ترتبط بها ارتباطًا لا يقبل التجزئة، حيث إنها هي الممول الرئيس لعمليات غسيل الأموال وإظهارها في صورة قانونية، كما أن هذا الترابط والتشابك يؤثر تأثيرًا بالغًا على اقتصاديات بعض الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية والتي ترتكب بها عمليات غسيل الأموال إذا ما اجتمعت كل هذه الصور الإجرامية معًا، مما يترتب عليه اهتزاز الثقة في الاقتصاديات القومية للدول وتعرضها لهزات عنيفة قد تؤدي بالدول إلى كوارث اقتصادية عظيمة الأثر، الأمر الذي يستوجب معه التعامل مع كافة هذه الوسائل والأساليب والطرق التي أفرزتها التقنيات الحديثة، والتي تمكن محترفو عمليات غسيل الأموال من استغلالها من أجل الوصول إلى مآربهم الإجرامية ولإخفاء المصدر الحقيقي للأموال المتحصلة من مصادر غير مشروعة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تعرُّف أبرز الوسائل الحديثة التي أفرزتها التقنيات الحديثة عبر الوسائل الإلكترونية، والتي تستخدم من قبل محترفي عمليات غسيل الأموال في إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة عن طريق إعادة إدراجها في عمليات مصرفية وبنكية متعددة لإضفاء صفة الشرعية عليها، كما تكمن أهمية البحث في ما يترتب على عمليات غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية من آثار سلبية على اقتصاديات الدول وبخاصة الدول الآخذة في النمو، حتى أن هذه العمليات تطول أيضًا اقتصاديات الدول المتقدمة، فهي ليست مقصورة على دول معينة، وإنما الضرورة هنا تقتضي الاهتمام باقتصاديات الدول الآخذة في النمو حتى يمكن أن تحقق نموًا اقتصاديًا تحقق به تقدمًا ملموسًا، من خلال انعكاس هذا التقدم الاقتصادي على أفرادها.

خطة البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاث مباحث رئيسة، نتناول في المبحث الأول مفهوم غسيل الأموال في صورته العادية، بينما نعرض في المبحث الثاني لمفهوم غسيل الأموال في ضوء التقنيات الحديثة، أما المبحث الثالث يتناول أسباب وأساليب غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، وسوف نعرض لكل ذلك على حده.

المبحث الأول

مفهوم غسيل الأموال في صورته العادية

تمهيد:

تعد جريمة غسيل الأموال من الجرائم التي حفلت باهتمام المجتمع الدولي والحرص على وضع الاتفاقيات الدولية؛ للحد من ممارسة غسيل الأموال بهدف عدم تعريض اقتصاديات الدول للخطر، وكذلك حرص الدول على وضع القوانين الوطنية لمكافحة جرائم غسيل الأموال، ومن وراء ذلك يأتي اهتمام الفقه بمحاولات فقهية كثيرة لوضع تعريفات مختلفة لجريمة

غسيل الأموال والوقوف على الأسباب الرئيسة لانتشار هذه الجريمة.

ونتناول نقسم هذا المبحث إلي ثلاث مطالب رئيسة: المطلب الأول: تعريف الفقة لعمليات غسيل الأموال، بينما نتناول فى المطلب الثاني: تعريف غسيل الأموال فى الاتفاقيات الدولية، بينما نتناول فى المطلب الثالث: تعريف غسيل الأموال فى القانون المقارن

المطلب الأول

تعريف الفقة لعمليات غسيل الأموال

ظهر مصطلح غسل الأموال في الولايات المتحدة واصفا محاولة عصابات المافيا لغسل الأموال غير المشروعة عبر صالونات غسل كثيفة النقدية، وذلك في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي كانت تخطط بواسطة المنظمات الإجرامية.ففي عام ٢٠٠٠ ووفقًا لتقرير لصندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي فإن ٢-٤% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (WGDP). (World Gross Domestic Product). ينبع من مصادر غير مشروعة، وتشير تقديرات بشأن غسل الأموال من قبل تجار المخدرات الذين يحاولون إدخال العائدات المكتسبة من تجارتهم من خلال دور المخدرات في قيمة السوق المالي المشروع، إلى ما بين ٢-٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، أي نحو ما يقدر بـ ٦٠٠ مليار دولار سنويًا[١]. ويعرف البعض غسيل الأموال أنه هو "العملية التي يتم من خلالها إظهار الأموال التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة في صورة قانونية"[٢]. بينما يعرف البعض الآخر غسيل الأموال أنه "عملية إخفاء مصدر الأموال التي تم الحصول عليها عن طريق وسائل غير مشروعة، فهو عملية خلق مظهر أن كميات كبيرة من الأموال التي تم الحصول عليها من الجرائم الخطيرة، مثل الإتجار بالمخدرات أو نشاط إرهابي، نشأت من مصدر شرعي"[٣].

كما عرف البعض عمليات غسيل الأموال بأنها" هي عملية تحويل كميات كبيرة من الأموال التي تم الحصول عليها ، بطرق غير قانونية إلى أموال شرعية وقابلة للتداول في النشاطات العامة. [٤]

فتعد جريمة غسيل الأموال هي الحاضنة للأموال المتحصلة من الجريمة المنظمة التي ترتكب عبر حدود الدول؛ حيث تهدف الجريمة المنظمة إلى الحصول على الربح، وقد أدى هدف الحصول على الربح الحرام كقاسم مشترك في مختلف أشكال الجريمة المنظمة- إلى محاولة إخفائه من خلال غسل الأموال، وهي جريمة تهدد دولة القانون أكثر من غيرها لآثارها الضارة على اقتصاديات المجتمع وبما تفرزه من أموال سوداء تحدث خللا جسيمًا بالأمن الاقتصادي في الدولة؛ فإغلاق أبواب البنوك في كل بلاد العالم على الأموال غير المشروعة سوف يؤدي إلى وقف استخدام هذه الأموال القذرة، وقد ظهر اتجاهان رئيسان لمحاربة غسل الأموال من أجل إعاقة تحقيق الهدف من الجريمة المنظمة وهو الحصول على المال:

الأول: يهدف إلى منع استخدام المال المتحصل من الجريمة من خلال إغلاق سبل الخدمات المصرفية، وذلك بمعاقبة رجال المصارف الذين يقومون بغسل الأموال.

الثاني: يهدف إلى معاقبة من يغسلون أموالهم عن طريق المصارف، وبخاصة من خلال مصادرة الأموال القذرة بوصف أن هذه المصادرة ضمان لعدم تمتع الجريمة المنظمة بثمارها[٥].

---

[1] Schneider, Friedrich: Money Laundering and Financial Means of Organized Crime: Some Preliminary Empirical Findings, Economics of Security, c/o Department of International Economics, German Institute for Economic Research , February 2010, p;2.

[2] Australian Transaction Reports and Analysis Centre: Introduction to money laundering, 12 December 2008, p;1.

[3] Kumar, Praveen; Money Laundering in India: Concepts, Effects and Legislation, International Journal of Research in Humanities & Soc.Sciences, Vol.3, Issue: 7, July: 2015, p; 51.

[٤] أشرف شمس الدين توفيق: تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠١، ص٣

[٥] أحمد فتحي سرور: العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، دار الشروق، سنة ٢٠٠٥، ص ٨٧.

المطلب الثاني

تعريف غسيل الأموال فى الاتفاقيات الدولية

نستعرض فى هذا المطلب لتعريفات الاتفاقيات الدولية لعمليات غسيل الاموال وسوف نعرض للاتفاقيات الدولية والاقليمية التى تناولت مكافحة عمليات غسيل الأموال.

أولاً- تعريف غسيل الأموال في الاتفاقية الدولية عام ١٩٨٨:

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٨٨(اتفاقية فيينا). بشأن مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية غسيل الأموال(١). في المادة الثالثة، منها أنه:

١- تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة من جرائم [الإتجار بالمخدرات]، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم؛ بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.

٢- إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال، أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، مع العلم أنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ). من هذه الفقرة، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم.والمتأمل في نص الاتفاقية يجد أنها قصرت عمليات غسيل الأموال على الأموال المتحصلة من تجارة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، في حين تتعدد المصادر غير المشروعة التي تأتي منها هذه الأموال، والتي تدخل في عمليات مصرفية وتجارية من أجل إخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، وتتمثل هذه المصادر في تجارة المخدرات، وتجارة الأعضاء البشرية، وتجارة السلاح، وكذلك الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال؛ حيث اتسعت أنشطة عصابات المافيا العالمية التي تجوب العالم أجمع شمالا وجنوبًا وشرقًا وغربًا، وتمارس أنشطة إجرامية كثيرة لم تعد تقتصر على تجارة المخدرات فقط، بل شهدت كافة دول العالم تسجيل حالات اتجار بالبشر في صورها المختلفة، وهي تجارة الأعضاء البشرية والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، كما اتسعت أيضًا تجارة السلاح، وبخاصة بعد ثورات الربيع العربي التي اجتاحت بعض دول العالم العربي تونس ثم مصر وليبيا واليمن وأخيرا سوريا، وقد كانت لثورات الربيع العربي وما تبعها من فوضى واضطراب في الأوضاع الأمنية في هذه البلدان، أرضًا خصبة لعصابات المافيا العالمية لزيادة أنشطتهم الإجرامية، كما نشطت أيضًا تجارة الآثار وسجلت على وجه التحديد بعض دول الربيع العربي أنشطة إجرامية تتعلق بتجارة الآثار.

ثانياً- تعريف غسيل الأموال في الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

وُضعت هذه الاتفاقية بغرض تعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية، وترتكز هذه الاتفاقية على تجريم غسيل عائدات الجرائم والتي يقصد بها – كما نصت عليها المادة الثانية من هذه الاتفاقية- أية ممتلكات تتأتي أو يتحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جرم ما، دون أن تتطرق الاتفاقية لمسميات وأنواع هذه الجرائم التي يتحصل من ارتكابها على عائدات تكون محلا لعمليات غسيل من مصدر غير مشروع إلى آخر مشروع وهو نطاق التجريم بالاتفاقية، حيث نصت المادة رقم (٦). من هذه الاتفاقية على[٢]:

١- تعتمد كل دولة طرف وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي- ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية جنائيا عندما ترتكب عمدا.

(أ) ١- تحويل الممتلكات أو نقلها، مع العلم أنها عائدات جرائم؛ بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير

(١) اتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية غسيل الأموال الصادرة في ١٩ ديسمبر ١٩٨٨.

[٢] الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: اعتمدت وتعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥ الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠.

المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي الذي تأتت منه على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.

٢- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو 'حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم أنها عائدات جرائم.

(ب) ورهنا بالمفاهيم الأساسية لنظامها القانوني:

١- اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع العلم، وقت تلقيها، أنها عائدات جرائم.

٢- المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها، ومحاولة ارتكابها والمساعدة والتحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه.

المطلب الثالث

تعريف غسيل الأموال في القانون المقارن

تناولت بعض القوانين الأجنبية تعريفات مختلفة لمصطلح غسيل الأموال، وسوف نعرض بعض هذه التعريفات التي وردت في بعض القوانين الأجنبية.سواء في المملكة المتحدة وفرنسا.

أولا: تعريفات غسيل الأموال فى القوانين الأجنبية:

١- تعريف غسيل الأموال في قانون عائدات الجريمة في المملكة المتحدة:

حدد قانون عائدات الجريمة لعام ٢٠٠٢ (قانون منع الفساد العام).(١). ثلاثة مواضع لجرائم غسل الأموال "في البنود ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩:

- فوفقا للبند رقم (٣٢٧): يعد الشخص مرتكبا للجريمة " إذا أخفى أو تستر أو حول أو نقل أو أزال الملكية الجنائية، مع إخفاء أو تمويه طبيعتها أو مصدرها أو مكانها أو التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو أية حقوق تتعلق بها".

- وفقا للبند رقم (٣٢٨).: يعد الشخص مرتكبا للجريمة إذا تدخل أو أصبح مهتما بالاتفاق الذي كان يعلم أو يشتبه في تسهيل (بأية وسيلة). في اكتساب أو الاحتفاظ، واستخدام أو السيطرة على الملكية الجنائية من قبل أو نيابة عن شخص آخر.

- وفقا للبند رقم (٣٢٩).: يعد الشخص مرتكبا للجريمة إذا اكتسب أو استخدم أو حاز الملكية الجنائية.

٢- تعريف غسيل الأموال في قانون العقوبات الفرنسي:

نص قانون العقوبات الفرنسي على تعريف غسيل الأموال في المادة رقم ١/٣٢٤؛ حيث نصت على أن غسيل الأموال "هي واقعة التسيير أو التبرير الكاذب بأي حال من الأحوال لمصدر الأموال أو الدخل المتحصلة من جريمة أو جنحة بهدف امتلاك ربح مباشر أو غير مباشر"(٢).

ويشير مصطلح غسيل الأموال في قانون (Black's Law of Lexicon). إلى "أنه يستخدم لوصف الاستثمار أو تحويل الأموال الأخرى التي تتدفق من عمليات الابتزاز والمخدرات وغيرها من المصادر غير المشروعة إلى قنوات مشروعة؛ بحيث لا يمكن تتبع مصدرها الأصلي(٣)، كما هو الحال في صفقات المخدرات واحتجاز الرهائن والقمار والإتجار بالبشر، وتهريب الكحول والأدوية والدخان والأسلحة والتهرب الضريبي، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة؛ ونتيجة لذلك تنامت أسواق التهريب، للعمالة غير الشرعية، والقرصنة الإلكترونية، والإتجار بالبشر والأعضاء البشرية، والأعمال الفنية والآثار، والأسلحة، والمواد السامة، واليورانيوم(٤).

(1) Proceeds of Crime Act 2002, available on ; http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2002/29/data.pdf, p; 203-204 .

(2) Kurbelová, Jana; BLANCHIMENT DE L'ARGENT EN FRANCE, Diplomová práce, Palacky University Faculté des lettres, 2014, p; 9.

(3) KUMAR, PRAVEEN; Money Laundering in India: Concepts, Effects and Legislation, OP.CIT, p; 51.

(٤) نعيم سلامة القاضي، أيمن أبو الحاج وآخرون: البنوك وعمليات غسيل الأموال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والثلاثون، ٢٠١٢، ص٣٥٣.

ثانيا:- تعريف غسيل الأموال في القوانين العربية:

نعرض هنا لموقف القوانين العربية من غسيل الأموال وتتمثل هذه القوانين في:

١- قانون مكافحة غسيل الأموال المصري:

عرف القانون المصري رقم (٨٠). لسنة ٢٠٠٢ بشأن مكافحة غسيل الأموال(١). في المادة الأولى منه فقرة (ب). أن المقصود بغسيل الأموال هو" كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة .(٢) من هذا القانون مع العلم بذلك٢)).، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها المال.

ويتضح جليًا مما سبق كما يرى الباحث- أن نص القانون المصري الخاص بمكافحة غسيل الأموال قد جاء أكثر شمولية من نص الاتفاقية الدولية بشأن الإتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، التي اقتصرت في نصها على غسيل الأموال غير المشروعة على الأموال الناتجة فقط عن تجارة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية؛ حيث جاء نص القانون المصري معددًا لصور مختلفة من الجرائم إذا ما ارتكبت عُدت من قبيل جرائم غسيل الأموال، وبذلك يكون المشرع الجنائي قد وسع من دائرة التجريم والعقاب فيما يتعلق بمكافحة جرائم غسيل الأموال، وهو اتجاه محمود من المشرع المصري نحو الكشف عن المصادر غير المشروعة للأموال التي تستخدم في عمليات غسيل الأموال، في حين كان من المفترض أن النص الدولي الذي تجتمع عليه كافة الدول الموقعة عليه أن يأتي أكثر شمولًا حتى تهتدي به الدول الأعضاء الموقعين على الاتفاقيات الدولية بأن تضمن نصوصها الوطنية ما توصي به هذه الاتفاقيات من أجل مواجهة كثير من القضايا الدولية التي تؤرق دول العالم جمعاءَ، ومنها قضية مكافحة غسيل الأموال.

٢- قانون مكافحة غسيل الأموال الكويتي:

عرف قانون مكافحة غسيل الأموال الكويتي رقم (١٠٦). لسنة ٢٠١٣ غسيل الأموال في المادة الثانية منه أنه: "يعد مرتكبًا لجريمة غسل الأموال كل من علم أن الأموال متحصلة من جريمة، وقام عمدًا بما يلي[٣] :

أ- تحويلها أو نقلها أو استبدالها، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي التي تحصلت منه الأموال، على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.

ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

ج- اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها.

٣- قانون مكافحة غسيل الأموال الإماراتي:

---

(١) قانون مكافحة غسيل الأموال المصري، الجريدة الرسمية المصرية العدد ٢٠ مكرر في ٢٠٠٢/٥/٢٢.

(٢) وتتمثل أهم الجرائم التي نصت عليها المادة الثانية من قانون مكافحة غسيل الأموال المصري في جرائم زراعة وتصنيع ونقل النباتات والجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والإتجار فيها وإدارة أو تهيئة مكان لتعاطيها بمقابل، وجرائم اختطاف وسائل النقل واحتجاز الأشخاص، وجرائم الإرهاب وجرائم تمويل الإرهاب المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر، وجرائم استيراد الأسلحة والذخائر والمفرقعات والإتجار فيها وصنعها بغير ترخيص، والجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثالث والرابع والخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وجرائم سرقة الأموال واغتصابه، وجرائم النصب وخيانة الأمانة، وجرائم التدليس والغش، وجرائم إخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أ وجنحة، وجرائم تلقي الأموال بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ (قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال واستثمارها).، وجرائم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وجرائم الفجور والدعارة، والجرائم الواقعة على الآثار، والجرائم البيئية المتعلقة بالمواد والنفايات الخطرة، وجرائم القتل والجرح، وجرائم التهرب الجمركي، وجرائم التعامل في النقد الأجنبي بالمخالفة للقواعد المقررة قانونا، وجرائم الكسب غير المشروع، والجرائم المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والجرائم المنظمة التي يشار إليها في الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الملحقة بها التي تكون جمهورية مصر العربية طرفًا فيها والمعاقب عليها في القانون المصري.

(٣) الجريدة الرسمية).الكويت اليوم) في العدد ١١٣٣ للسنة التاسعة والخمسون بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣، ص٦.

نص المشرع الإماراتي في المادة رقم (٢). من القانون رقم (٤). لسنة ٢٠٠٢ بشأن غسل الأموال[١].

على أنه يعد مرتكبا جريمة غسل الأموال كل من أتى عمدًا أو ساعد في أي من الأفعال التالية بالنسبة للأموال المتحصلة من أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البند (٢). من هذه المادة[٢].

أ- تحويل المتحصلات أو نقلها أو إيداعها بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لها.

ب- إخفاء أو تمويه حقيقة المتحصلات، أو مصدرها، أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها.

ت- اكتساب أو حيازة أو استخدام تلك المتحصلات.

المبحث الثاني

مفهوم غسيل الأموال في ضوء التقنيات الحديثة

تمهيد:

أحدثت الوسائل الإلكترونية تغييرًا كبيرًا في طريقة تعامل الأفراد والمؤسسات في إجراء المعاملات المالية المتعلقة بهم، وقد أحدثت هذه الوسائل تغييرًا أيضًا في طرق غاسلي الأموال عبر الفضاء الإلكتروني، فأصبح مفهوم غسيل الأموال الإلكتروني يختلف في شكله ومضمونه عن المفهوم التقليدي.فنتناول في هذا المبحث ماهية وطبيعة عمليات غسيل الأموال التي ترتكب عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة، وما الذي يجذب غاسلي الأموال في الفضاء الإلكتروني وكذلك التعرض للوسائل والأساليب التي يلجأ إليها محترفوا الإجرام لتنفيذ عمليات غسيل الأموال، وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الأول: يتناول طبيعة غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية ، بينما يتناول المطلب الثاني: مراحل عمليات غسيل الأموال، وسوف نعرض لكل ذلك بشيء من التفصيل.

المطلب الأول

طبيعة غسيل الأموال عبر وسائل التقنيات الحديثة

سبق وأن عرفنا مفهوم غسيل الأموال الذي يرتكب في صورته العادية، وهو تحويل الأموال الناتجة من مصادر غير مشروعة إلى مصادر مشروعة، مع اختلاف تلك المصادر وتنوعها، وعند التعرض لمفهوم غسيل الأموال الإلكتروني، الذي يرتكب عبر الفضاء الإلكتروني باستخدام الوسائط الإلكترونية وما تتيحه التقنيات الحديثة من تكنولوجيا متطورة ووسائل اتصال فائقة السرعة، ولابد من الوقوف على وسائل تنفيذ هذا الفعل الإجرامي التقني؛ لأنه إذا كان الفعل الإجرامي المرتكب في جريمة غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية يتفق من حيث المضمون مع الفعل الإجرامي للجريمة نفسها في صورتها العادية، إلا أنه يختلف عنه في وسائل ارتكابه؛ ففي عصر الإنترنت والتجارة عبر الإنترنت، حيث كان الاختباء وراء شاشة الكمبيوتر قادرا على منح درجة من عدم الكشف عن الهوية. ومع هذا، بدأت فئة جديدة من الجرائم على الإنترنت تستغل صناعة المدفوعات الرقمية من أجل تسهيل غسل الأموال.فالمنظمون، الذين كانوا يكرسون موارد ضخمة في السابق لبناء عمليات معقدة ـكانت معظمها يدويةـ لمكافحة غسل الأموال ـ والآن ببساطة لا يمكنهم مواكبة هذا العصر الرقمي؛ فيعد غسل الأموال الإلكتروني، المعروف أيضًا باسم غسيل المعاملات، أكثر طرق غسيل الأموال شيوعًا[٣].

حيث تعد جرائم غسيل الأموال (Money Laundering). أخطر جرائم عصر الاقتصاد الرقمي، وتعد جريمة غسيل الأموال مخرجًا لمأزق المجرمين المتمثل بصعوبة التعامل مع متحصلات

---

[١] الجريدة الرسمية (الإمارات العربية المتحدة)، العدد رقم (٣٧٦)، السنة الثانية والثلاثون، فبراير ٢٠٠٢، ص ١١.

[٢] وتتمثل هذه الجرائم في: أ- المخدرات والمؤثرات العقلية – ب- الخطف والقرصنة والإرهاب – ج- الجرائم التي تقع بالمخالفة لقانون البيئة – د- الإتجار غير المشروع في الأسلحة النارية والذخائر – هـ - جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالمال العام –و- جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بها – ز- أية جرائم أخرى ذات الصلة والتي تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها .

[3] Teicher,Ron; Transaction Laundering - Money Laundering Goes Electronic in the 21st Century, 04 June 2018, https://www.finextra.com/blogposting/15423/transaction-laundering---money-laundering-goes-electronic-in-the-21st-century, accessed 28 November 2018.

جرائمهم وبخاصة تلك التي تدر أموالًا باهظة، كتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والرقيق وأنشطة الفساد المالي ومتحصلات الاختلاس وغيرها.وغسيل الأموال أيضًا، نشاط إجرامي تعاوني، تتلاقى فيه الجهود الشريرة لخبراء المال والمصارف، وخبراء التقنية في حالات غسيل الأموال بالطريق الإلكترونية..[١]. كما تعد امتحانًا لقدرة القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها الدول في سبيل تحقيق مواجهة فعلية للأنشطة الإجرامية ومكافحة أنماطها المختلفة[٢].

وهو ما يثير قلق كثير من الدول لصعوبة التعامل مع التقنيات الحديثة التي تستخدم للقيام بمراحل جريمة غسيل الأموال الإلكتروني، حيث تتشعب المصادر غير المشروعة الداخلة في مراحل جريمة غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، ومحاولات القائمين على ذلك إخفاء حقيقة تلك المصادر، وهنا تظهر مشكلة عملية تتمثل في صعوبة التعامل مع تلك التعاملات المالية والمصرفية عبر الفضاء الإلكتروني، حيث تطور سلوك الجناة في هذه الجريمة بتطور التقنيات الحديثة المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.ومن هنا يمكن للباحث تعريف غسيل الأموال الإلكتروني أنه "تطويع الوسائل الإلكترونية بهدف إخفاء أو تمويه المصدر الحقيقي للأموال المتحصلة من أنشطة غير قانونية وإعادة تدويرها في أنشطة تجارية تتوافق مع أحكام القانون".

أولاً: ما الذي يجذب غاسلي الأموال في الفضاء الإلكتروني:

هناك عدة ملامح مختلفة تجذب غاسلي الأموال في الفضاء الإلكتروني، وتتمثل بعض هذه الملامح في:

١- التخفي: Anonymity

على الرغم من أن عدم الكشف عن الهوية واسمه المستعار ليس شيئًا جديدًا على الإنترنت، فإخفاء الهوية كان سمة قديمة للإنترنت،[٣]. إلا أن الشبكة زادت من سهولة قيام الشخص بتوزيع رسائل مجهولة المصدر وأسماء مستعارة، فالإنترنت هو "مكان" حيث يمكنك من خلاله إخفاء نفسك بين الملايين من المستخدمين الآخرين؛ حيث يمكنك التظاهر بأنك شخص آخر ولا أحد يستطيع معرفتك.فإن استخدام الخوادم الوكيلة وبرامج إخفاء الهوية يجعل المكون لغسيل الأموال، يكاد يكون من المستحيل اكتشافه – كما يمكن تحويل الأموال أو سحبها دون ترك أي أثر لعنوان IP أو عدم وجوده[٤].ولكن يبدو ذلك غير صحيح، حيثُ إنَّ هناك بعض الالتزامات القانونية التي وضعت على مقدمي خدمة الإنترنت لتسجيل والحفاظ على ملفات السجل لفترة طويلة من الزمن.لتظهر أي جهاز كمبيوتر عندما يكون متصلا بالإنترنت.ويستخدم هذا التدبير لمكافحة جرائم الحاسوب.فهو يجعل عمل أجهزة إنفاذ القانون لتعقب نشاط شخص ما في الفضاء الإلكتروني أسهل.بالطبع هناك بعض الوسائل للتحايل عليها والحفاظ على عدم الكشف عن هويته.ويشمل بروتوكول الإنترنت (IP). خداعًا، واستخدام اتصالات المودم (يربط كل مستخدم بالوقت الذي يحصل على عنوان IP مختلف).

واستخدام الهواتف المدفوعة مسبقا كمودم من أجل الاتصال بالإنترنت (فإنه يخفي هوية المستخدم). أيضا استخدام تكنولوجيا التشفير (متاحة على شبكة الإنترنت على نطاق واسع). وكثير من خوادم الوكيل يعيق جهود إنفاذ القانون للقبض على مجرمي الإنترنت[٥]. فيسهل إخفاء الهوية والتخفي خلف الشبكات مهمة غاسلي الأموال في تنفيذ عملياتهم غير القانونية؛ فإخفاء هوية المستخدم من أكبر المعوقات

---

[١] شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمنظمة صوت العقل، بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢١.

[٢] مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تقرير التطبيقات حول غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، ديسمبر ٢٠١٧، ص١٠.

(3) Choi ,Bryan H; The Anonymous Internet, MARYLAND LAW REVIEW, Vol.72, Issue2, 2013, p; 504.

(4) CHEN, JAMES; Money Laundering, investopedia, 7 July 2020.

(5) Palme, Jacob; Anonymity on the Internet, https://people.dsv.su.se/~jpalme/society/anonymity.html, accessed November,20, 2018.

أمام وكالات إنفاذ القانون لمواجهة أنشطة الغاسلين عبر الفضاء الإلكتروني.

٢- لا توجد جهات اتصال وجها لوجه: No Face-To-Face contacts

وهذا ما يسمى إضفاء الطابع الشخصي على العمليات المالية.عندما نستخدم إحدى الخدمات المالية المتاحة على الإنترنت، نستخدم في الواقع جهاز الكمبيوتر (والبرمجيات). الذي يتصل بخادم البنك.فالعملية الكاملة لوضع الأوامر (تقديم الطلبات). وتنفيذها هي بالكامل (أو جزئيا). تتم تلقائيًا دون وجود العامل البشري.لذلك في الواقع يمكننا أن نتظاهر بسهولة جدا أن يكون واحد آخر في كل مرة ونحن في "زيارة" البنك في الفضاء الإلكتروني.يتحقق خادم المؤسسة المالية من أمرين فقط لتسجيل الدخول (على سبيل المثال رقم التعريف الفريد). وكلمة المرور - وليس الهوية الحقيقية للعميل[١].إذا كانت المعلومات صحيحة (أي المعلومات المخزنة ذاتها في ذاكرة الخادم)، يتم منح الوصول.ونتيجة لذلك، سيكون من الصعب الكشف عن المعاملات المتعلقة بأنشطة غسل الأموال والاحتفاظ بها. كما أنه يحد من مصدر آخر محتمل للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة – من موظفي المؤسسات المالية[٢]. كما تعتمد المعاملات التجارية في عصر التقدم الرقمي على عدم المواجهة المباشرة بين العملاء، وتتم كافة إجراءات الصفقات التجارية عبر الوسائل الإلكترونية، وإن كان هذا يسهل سرعة إنهاء المعاملات، إلا أن ذلك يمكن غاسلي الأموال من إدارة أصول أموالهم والاحتفاظ بها دون رقابة قانونية.

٣- سرعة المعاملات: Speed of the transactions

واحدة من المزايا الرئيسة للشراء عبر الإنترنت هي السرعة التي يتم بها إنجاز المعاملات، وهذا يفتح المجال للاستخدام السيئ لهذه الميزة من قبل غاسلي الأموال، وهنا تصبح عملية غسل الأموال أقل تكلفة وأسرع من تلك التي تستخدم المعاملات "العادية" أو القديمة.وتسمح تكنولوجيات الدفع الجديدة بتحريك الأموال بسرعة أكبر على مسافات بعيدة وجعل إنفاذ القانون أكثر تعقيدا، وبعضها لحظي على سبيل المثال. ضمن مؤسسة مالية واحدة. فهي تسمح لغسيل الأموال بتحويل الأموال بسرعة كبيرة داخل بلد واحد أو حتى في جميع أنحاء العالم.في جوهرها يجعل إخفاء مصدر غير مشروع من المال أسهل ويصعب التتبع.ويجعل أيضا الإجراء كله أرخص[٣].؛ الأمر الذي يتطلب ضبط وتقنين هذه المعاملات وبخاصة التي تتم من دولة إلى دول أخرى.

٤- منهج العولمة: Globalization process

تؤثر التكنولوجيا الجديدة والأعمال المبتكرة بشكل متزايد على حياتنا المالية اليومية. كما أن الأجهزة المحمولة، واتصالات البيانات عالية السرعة، والتجارة عبر الإنترنت تخلق توقعات بأن تكون إمكانات الدفع والبنوك المناسبة والآمنة في الوقت الفعلي متوفرة في أي وقت ومتى تكون هناك حاجة إليها. وفي الوقت نفسه، فحرية حركة السلع والخدمات والناس وتكنولوجيات الدفع الجديدة تشمل عولمة الاقتصاد ضرورة قيام الناس (رجال الأعمال والعملاء). بالتحرك والاستثمار وإنفاق المال أينما كانوا يريدون[٤].؛ ومن أجل تحقيق ذلك بمساعدة تكنولوجيا المعلومات، ظهرت تكنولوجيات جديدة للدفع.فهي تسمح بتحرير أنفسنا من حمل كميات كبيرة من النقد، فضلا عن القيام بأعمال تجارية على مسافة طويلة. كلمة أخرى هي "الاستثمارات" التنقل ".الوصول إلى الإنترنت والخدمات عبر الإنترنت من السهل والمشترك.وقد أصبحت هذه القناة لتوزيع المنتجات المالية أو الاستثمارية عاملا بالغ الأهمية. وستصبح هذه

(1) FRANKENFIELD,JAKE; Online Banking, investopedia, 4 May 2020.

(2) Filipkowski, Wojciech; Cyber Laundering: An Analysis of Typology and Techniques ' International Journal of Criminal Justice Sciences Vol 3 Issue 1 January – June 2008 , p; 16.

(3) Treiblmaier ,Horst& Floh, Arne; Success factors of internet payment systems, International Journal of Electronic Business , January , *Vol.6, No.4, 2008*, p; 375.

(4) Filipkowski, Wojciech; Cyber Laundering: An Analysis of Typology and Techniques ' International Journal of Criminal Justice Sciences, OP CIT, p;17

الخدمات أكثر أهمية بالنسبة للمؤسسات المالية في المستقبل القريب.وهناك أيضا اتجاه للحد من أية عقبات (بما في ذلك العقبات). في التجارة بين البلدان أو تحويل الأموال في جميع أنحاء العالم لإيجاد وسيلة أكثر كفاءة لاستثمارها، لكن الهدف هو نفسه في جميع الحالات: نقل الأموال من فرد أو نشاط تجاري إلى آخر بطريقة موثوقة وآمنة ومنخفضة التكلفة ومريحة[١].

٥- أسواق النظير إلى النظير عبر الإنترنت Peer-to-peer marketplaces

إن الاقتصاد التشاركي آخذ في الارتفاع ويتم استغلال بعض العلامات التجارية الأكثر شهرة من نظير إلى نظير من خلال أنظمة الدفع عبر الإنترنت، وتتيح طبيعة سوق الند للند المعاملات المباشرة من المجرمين من جانب واللاعبين المتواطئين من الجانب الآخر، وبالتالي غسل الأموال من خلال منصة مشروعة. إن سهولة استخدام هذه التطبيقات والمواقع تغذي هذا النشاط، كما أن شعبيتها واعتمادها عالميًا يسمحان للمجرمين بالاختباء وسط كميات هائلة من المعاملات بين الأشخاص العاديين[٢] ؛ فبعض من أكبر أسواق الإنترنت يتم استغلالها الآن من قبل مغاسل الأموال بفضل أنظمة الدفع عبر الإنترنت، وسهولة الاستخدام والتبني العالمي الضخم (الذي يسمح للمجرمين بالاختباء على مرأى من آلاف المستخدمين الآخرين).[٣].

٦- النشاط عبر الحدود: ينطوي على عدة ولايات قضائية، قضايا معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة Cross border activity: involves several jurisdictions, mutual legal assistance treaties issues

عادة ما يختلف مسكن مزود الخدمة عبر الإنترنت عن المكان الذي توجد فيه الخوادم في الواقع، أو من حيث تدار هذه الخوادم، أو من حيث يصل العميل إلى الإنترنت وتتيح تقنيات الدفع الجديدة إدارة الأعمال بين مختلف البلدان، وأنظمة قانونية مختلفة، وهذا يعني أن هناك كثيرًا من الولايات القضائية المعنية في حالة وقوع جريمة. والتعاون بين إنفاذ القانون وخدمات الإيرادات والقضاء من أصعب المهام فيما يتعلق بالإجرام عبر الوطني. وعلى الرغم من وجود كثير من معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة والاتفاقيات الدولية. لذلك، ففي الواقع، من الأسهل الابتعاد عن الوكالات الحكومية بالمال المتأتي من الأنشطة غير المشروعة؛ فتظل الحدود عقبة رئيسة أمام سلطات إنفاذ القانون لجمع الأدلة وإقامة دعاوى جنائية ناجحة؛ لأنها ملزمة بمبدأ السيادة ولا يمكنها إجراء تحقيقات على أراضي دولة أخرى[٤].

وفي رأي البعض أننا لا نستطيع وقف تطوير تقنيات الدفع الجديدة من أجل مكافحة الجريمة (بما في ذلك غسل الأموال). ؛ لأن بعض هذه الميزات مهمة للأنشطة التجارية المشروعة أيضا. وهي تشمل: سرعة المعاملات، والوصول إلى العملاء أو نظرائهم والقدرة على تجاوز الحدود الوطنية، ونتيجة لذلك نحتاج إلى إيجاد طريقة أخرى لمنع ومكافحة غسل الأموال في الفضاء الإلكتروني. ولا بد من التشديد على أن الغاسلين وغيرهم من المجرمين يسعون إلى تطوير تكنولوجيات جديدة للدفع. ومن ناحية أخرى، تحفز هذه التنمية أيضا من خلال استغلالها. وبعبارة أخرى نحن بحاجة إلى معرفة أسباب وظاهرة الغاسلين السيبرانيين من أجل محاربته بكفاءة أو لمجرد السيطرة عليه[٥].

---

(1) Powell ,Jeromem H; Innovation, Technology, and the Payments System, Yale University New Haven, Conn, USA, March 3, 2017, p; 2-3.

(2) Bell, Alexon; Is money laundering easier in a digital world?,available on; https://www.itproportal.com/features/is-money-laundering-easier-in-a-digital-world/ , 10 May2018,accessed 11 August 2020.

(3).Bell ,Alexon; Money laundering in a digital world, Tuesday, May 1st, 2018, https://www.theneweconomy.com/business/money-laundering-in-a-digital-world, accessed November,20, 2018.

(4) Chêne ,Marie; Mutual legal assistance treaties and money laundering, Anti Corruption Resource Centre, USA, 29 July 2008,p; 2.

(5) Filipkowski, Wojciech; Cyber Laundering:

ففي سبتمبر ٢٠٢١، حُكم بالسجن الفيدرالي على شخصين اخترقا شركات إعداد الضرائب وقدما مطالبات إعانة بطالة وإقرارات ضريبية احتيالية باستخدام معلومات تحديد الهوية الشخصية المسروقة، ثم غسلا الأصول الاحتيالية. كما تم إيداع الأموال الاحتيالية من نظام إعانات البطالة. هذا ومخطط الاحتيال الضريبي في حسابات بنكية أنشأها المتآمرون. وقد جند أحد المدعى عليهم مواطنين زامبيين للسفر إلى الولايات المتحدة بتأشيرات سياحية؛ لدمج شركات صورية في جورجيا وفتح حسابات مصرفية تجارية بأسماء تلك الشركات. وبعد إيداع الأموال الاحتيالية في تلك الحسابات، قام المدعى عليه بغسل الأموال عن طريق صرف الأموال المشتراة ببطاقات الخصم المرتبطة بالحسابات. الودائع، بمبالغ أقل من حد الإبلاغ النقدي، والتي يتم سحب الأموال منها في منطقة جغرافية مختلفة مع انقضاء وقت قصير بين عمليات الإيداع والسحب، تُرى عادةً في مجموعة متنوعة من عمليات الاحتيال والاحتيال المعقدة التي تستهدف كبار السن أو غيرهم من الضحايا[١].

ويرى الباحث أنه وحتى في حالة تطوير الغاسلين أساليب تكنولوجية جديدة للدفع عبر الفضاء الإلكتروني فلابد من خضوع هذه التكنولوجيات للجهات الشريكة في إتمام عمليات الدفع في الدولة من خلال النظام المعلوماتي للبنوك أو الشركات والمؤسسات المصرفية والمالية وكافة الجهات المختصة داخل الدولة، ووضع نظام مركزي يشرف على إتمام هذه المعاملات، فاتباع طريقة المراقبة والتنقية الأولية لما يستحدث من أساليب حديثة فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني لهو أفضل طريقة للحد من انتشار غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مع الوضع في الحسبان أهمية التقنيات الجديدة في إتمام المعاملات التجارية وسرعة إنهائها والتواصل عبر الحدود الوطنية.

ثانيا- المصلحة المحمية جنائيًا من تجريم غسيل الأموال الإلكتروني:

تتمثل المصلحة المحمية جنائيا من تجريم غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية في رأى الباحث في الآتي:

١- حماية رءوس الأموال الوطنية والأجنبية وتشجيعها على مزيدٍ من الاستثمارات في الأسواق المحلية، في ضوء الاعتماد والاستفادة من مزايا التقدم التكنولوجي الهائل.

٢- حماية الاقتصاد الوطني من التعرض لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة التلاعب في رءوس الأموال الاستثمارية داخل الدولة.

٣- تشجيع التحول الإلكتروني في المعاملات المالية والمصرفية؛ بهدف توفير الجهد والمال وسرعة إجراء هذه التعاملات، في ظل تحول الحكومات في الوقت الحالي بالاعتماد على أنظمة المعلومات والاتصالات وهو ما يطلق عليها التحول إلى الحكومات الإلكترونية أو الرقمية.

٤- تشجيع التحول إلى التجارة الإلكترونية في ظل التقدم التكنولوجي الهائل والاستفادة من التقنيات الحديثة التي تتطور يوما بعد يوم.

٥- ضرورة توفير الثقة بالنظام المصرفي والمالي داخل الدولة، ومراعاته للقواعد القانونية والتجارية التي تحكم التعاملات المصرفية والمالية بين المتعاملين، في ظل اعتماد النظام المصرفي على النظام المعلوماتي الشبكي وإطلاق مواقع إلكترونية للمؤسسات المالية والمصرفية عبر الفضاء الإلكتروني.

٦- توفير وسائل دفع إلكتروني آمنة في المعاملات الإلكترونية.

٧- محاربة كافة أشكال الجريمة المنظمة، حيث استطاع مرتكبوها استغلال التطورات التكنولوجية الحديثة- والتي أزالت الحدود الجغرافية بين الدول – في ارتكابها، الأمر الذي ترتب عليه تنامي أعداد هذه الجرائم بشكل كبير مما يؤثر سلبًا على اقتصاديات الدول.

An Analysis of Typology and Techniques, Op.CiT, p;17.

([1]) Department of the Treasury, United Stated; National Money Laundering Risk Assessment, February 2022,p;32.

المطلب الثاني

مراحل عمليات غسيل الأموال

غسل الأموال هو العملية المستخدمة لإضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة عن طريق إخفاء أو تمويه المصدر الحقيقي للأصول المالية. تستخدم جماعات الجريمة المنظمة غسل الأموال للربح من الأنشطة غير القانونية وأحيانا تمويل الأنشطة الإرهابية. فيمكن أن تختلف الطرق المستخدمة في غسل الأموال من حيث التعقيد والتطور، وتمر عمليات غسيل الأموال بمجموعة مراحل اختلف الفقهاء فى تأصيلها إلي نظريتين الأولى تسمي النظرية التقليدية، والثانية تسمى النظرية الحديثة.

أولا: النظرية التقليدية:

يذهب أنصار هذه النظرية إلي أن عمليات غسيل الأموال تمر بثلاث مراحل متتالية وتمهد كل مرحلة للمرحلة التالية ولكل مرحلة من هذه المراحل أسلوبها وطريقتها الخاصة وتتمثل هذه المراحل فى التالى:

١- مرحلة الإحلال: Stage of Placement

تنطوي هذه المرحلة على وضع عائدات نقدية غير مشروعة مع البنوك وغيرها من الشئون المالية والمؤسسات التي تستخدم الودائع أو التحويلات البنكية أو غيرها من الأدوات المالية[١].

٢- مرحلة التضمين: Stage of Layering

تتضمن مرحلة التضمين تحويل عائدات الأنشطة غير القانونية إلى أشكال أخرى وخلق طبقات معقدة من المعاملات المالية؛ فغسل الأموال يجعل من الصعب تتبع مصدر وملكية الأصول المالية من خلال شراء وبيع الأسهم، السلع والممتلكات.فالقصد من وراء الطبقات هو طمس تدقيق حسابات المبلغ المالي المقصود، وتتبع هذه الخطوة تلك الشركات التي لا توجد بها جميع أنواع السلع والخدمات[٢].

٣- مرحلة الدمج: Stage of Integration

وتشمل مرحلة الدمج محاولة التكامل لتقديم تفسير قانوني على الأصول المالية؛ فالدمج يتم استخدامه لتوزيع الأموال المغسولة مرة أخرى إلى المجرمين، كما تتم استخدام معاملات كاذبة مختلفة وفواتير مزيفة لتمكين نقل هذا المال، وهنا تعود العائدات غير القانونية إلى الاقتصاد على أنها عائدات مشروعة.فيتم دمج الأموال بشكل كامل وبلا قيود في الاقتصاد[٣].

ثانيا: النظرية الحديثة:

يذهب أنصار هذه النظرية أن النظرية التقليدية لا تصلح اساساً لتفسير مراحل عمليات غسيل الاموال، حيث أن ظاهرة غسيل الاموال يمكن أن تتجاوز المراحل التي قال بها أنصار النظرية التقليدية، لأن القول بوجود نموذج موحد تمر به المراحل الثلاثة لعمليات غسيل الأموال هذا الامر يفترض وجود هذه المراحل فى ظروف واحدة فى كل مرحلة يتم فيها القيام غسيل الأموال سواء من حيث حجم الأموال التى يتم غسلها أو النظام القانونى الذي يتم غسل الأموال فيه ويرى أنصار النظرية الحديثة إنه يمكن تقسيم عمليات غسيل الأموال إلي ثلاثة أنواع رئيسية:[٤]

١- الغسيل البسيط:

وذلك باستخدام أقصر الدورات لتحويل المال المحرم إلى مال حلال، من خلال عمليات عارضة،

---

(1). Ejanthkar ,Santosh & Mohanty Leepa; The Growing Threat of Money Laundering, Capgemini (one of the world's foremost providers of consulting, technology and outsourcing services, enables its clients to transform and perform through technologies.). , 2011.P; 4

(2). Dharmapuri Arunkumar; Anti Money Laundering - Strategy and Way Forward, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 7, Issue 12, December 2017,p; 893.

(3). Zul Kepli ,Mohd, Y & Nasir, Maruf, A; MONEY LAUNDERING: ANALYSIS ON THE PLACEMENT METHODS, International Journal of Business, Economics and Law, Vol.11, Issue 5 (Dec.)., 2016,p;34.

(٤)عطية فياض :جريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

واستخدام المال في الإنفاق الاستهلاكي، أو استثمارات قليلة التكلفة كقاعات القمار ونحو ذلك، فيتم التركيز على استخدام الأموال غير المشروعة في قطاعات اقتصادية هامشية.

٢- الغسيل المدعم:

وذلك باستخدام الأموال غير المشروعة في أنشطة مشروعة أكبر حجما من الأنشطة في المرحلة السابقة . فيتم هنا تدعيم إخفاء المصدر غير المشروع من خلال شركات تجارية كبرى والاستعانة بخبراء واختصاصيين لتسيير تلك المشاريع الضخمة.

٣- الغسيل المتقن:

وذلك باللجوء إلى تقنيات عالية جداً كي تتناسب ورؤوس الأموال الضخمة التي لا تستوعبها الأنشطة التقليدية فيتم تكوين عدة شركات عالمية ، كشركات الطيران والتأمين والاستيراد والتصدير والأمن الإعمار والسياحة وتنقل الأموال بينها بسرعة فائقة وباستخدام أحدث الطرق التكنولوجية.

ويرى الباحث أن عمليات غسيل الأموال تعتبر من العمليات التى تواجه فيها وكالات إنفاذ القانون صعوبة بالغة فى مواجهتها لتنوع أشكالها وتعدد واختلاف المراحل التى تمر بها هذه العمليات سواء فى مراحلها التقليدية أو مراحلها التى قال بها أنصار النظرية الحديثة، لذا نرى أنه لابد أن تخضع جميع العمليات المالية بشكل واضح لنظام حوكمة صارم لكى تتمكن الاجهزة والمؤسسات المالية والمصرفية من التحقق من مصدر هذه الأموال وذلك لما تمثله عمليات غسيل الأموال من خطورة بالغة على اقتصاديات الدول وتقلل حوافز الاستثمار داخل الدول التى ينتشر فيها غسيل الأموال .

المبحث الثالث

أسباب وأساليب عمليات غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية

تمهيد:

يلجأ غاسل الأموال إلى اتباع وسائل متعددة لارتكاب جريمته .ويقصد بهذه الوسائل: الطرائق والأدوات التي يعتمدها لتنفيذها ولا يمكن جمع هذه الطرائق والأدوات في إطارٍ محدد أو تعدادها على سبيل الحصر، فهي عرضه للزيادة والنقصان تبعًا لتطور الحياة، وتتمثل أبرز أساليب غسيل الأموال الإلكتروني في النقود الإلكترونية وبنوك الإنترنت والقمار عبر الإنترنت والمعادن الرقمية الثمينة.وتُعد النقود الإلكترونية من أهم وأبرز الوسائل الحديثة التي يعتمدها غاسل الأموال في ارتكاب جريمته، ولكن لا يمكن إغفال دور وسائل الغسل الأخرى، وسوف نقسم هذا المبحث إلي مطلبين: المطلب الأول: يتناول أسباب اللجوء إلى عمليات غسيل الأموال، بينما يتناول المطلب الثاني: أساليب عمليات غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية.

المطلب الأول

أسباب اللجوء إلى عمليات غسيل الأموال

تتعدد أسباب عمليات غسيل الأموال من قبل مافيا هذه العمليات والتي ترتكب عبر العديد من وسائل الدفع الألكتروني ونستعرض فى هذا المطلب لهذه الأسباب.

هناك كثير من الأسباب التي يلجأ إليها الأفراد للخوض في عمليات غسيل الأموال، وتتمثل هذه الأسباب في الآتي[(١)]:

١- إخفاء الثروة: يمكن للمجرمين إخفاء الثروة المتراكمة بصورة غير قانونية لتجنب الاستيلاء عليها من قبل السلطات.

٢- تجنب الملاحقة القضائية: يلجأ المجرمين إلى عمليات غسيل الأموال في محاولة منهم لتجنب الملاحقات القضائية التي قد تطولهم نتيجة حصولهم وزيادة مواردهم من المصادر غير المشروعة.

٣- التهرب من الضرائب: عادة ما يقوم محترفو الإجرام بعمليات غسيل لأموالهم؛ وذلك بهدف التهرب من دفع الضرائب الرسمية المستحقة للدولة والتي قد تفرض على الأرباح المتحصلة من رءوس أموالهم.

---

(1) Australian Transaction Reports and Analysis Centre: Introduction to money laundering, Op .Cit, P:2. خبابة عبد الله، انعكاسات غسل الأموال على تمويل التنمية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، سنة ٢٠١٣، ص ١٢٢-١٢٣.

٤- زيادة الأرباح: يمكن للمجرمين زيادة الأرباح من خلال إعادة استثمار الأموال غير المشروعة في الشركات.

٥- إضفاء المشروعية: يمكن للمجرمين استخدام أموال مغسولة لبناء الأعمال التجارية وتوفير الشرعية لهذا العمل.

٦- البحث عن الأمان واكتساب الشرعية، خشية المطاردة القانونية: فكلما ازدادت المتحصلات المتولدة عن الأنشطة غير المشروعة، زاد الدافع لغسلها أو تبييضها بصفة عامة، وعبر الحدود بصفة خاصة.

٧- تزايد الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والمالي ودوليا في إطار الإصلاح الاقتصادي، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية في إطار منظمة التجارة العالمية: حيث تسعى الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحرير الأسواق المالية لإحداث المزيد من الإنعاش والنمو الاقتصادي بغض النظر عن مخاطر تزايد عمليات غسيل الأموال.

٨- تباين التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة بين الدول المختلفة: مما يفتح المجال لوجود ثغرات تنفذ من خلالها الأموال القذرة، ويتم تنفيذها عن طريق خبراء متخصصين ومحترفين.

٩- انتشار الفساد السياسي والإداري: في كثير من الدول النامية والمتقدمة.

١٠- هناك بعض الدول تشجع عمليات غسيل الأموال وبعضها أعلنه صراحة أنها على استعداد لتلقي الأموال القذرة، وتقديم تسهيلات بل عدم فرض ضرائب عليها وإعفاؤها في الغالب. فعلى سبيل المثال مدينة" ناسو " عاصمة جزر البهاما عدد سكانها ٢٥٠٠٠٠ نسمة يتواجد بها ٤٠٠٠ بنك شبه متخصص في تمويل تجارة السلاح والتي تمثل٥٥% من أنشطتها.

المطلب الثاني

أساليب عمليات غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية

لذلك - واستكمالًا لهذا العرض- لا بد من الإشارة إلى عدد من الوسائل المعروفة لغسل الأموال؛ لذا نعرض: أولا- للوسائل التقليدية التي تستخدم في عمليات غسيل الأموال. ثانيا- الوسائل الحديثة التي أوجدتها التقنيات الحديثة المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

فتنقسم أساليب غسيل الأموال إلى ثلاثة أقسام رئيسة، وهي:

- **أساليب غسيل الأموال في المجال المصرفي.**
- **أساليب غسيل الأموال في المجال غير المصرفي.**
- **أساليب غسيل الأموال التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية.**

وسوف نعرض لهذه الأساليب كلٍ على حدة:

١- أساليب غسيل الأموال في المجال المصرفي (عن طريق البنك):

ويقصد بها أن يتم جعل البنك طرفا ضروريا في عملية الغسيل وما يتم من تحويلات في نطاقها، أي أن البنك يقوم بدور فاعل فيها، ومن هذه الأساليب:

أ- الإيداع والتحويل عن طريق البنوك:

وهي الصورة التقليدية لغسيل الأموال القذرة : حيث يتم إيداع الأموال المتحصلة من الجريمة في أحد الحسابات البنكية أو في كثير من الحسابات البنكية في بنوك مختلفة وبلدان مختلفة سواء لأنها تسمح بذلك (متواطئة). أم لأن تلك البنوك تحترم السر المصرفي ويتم تحويلها بعد ذلك إلى البلد الذي يتم استثمارها فيه وهو في الغالب الوطن الأصلي للمودعين، وبهذا يكون البنك قد قام بعملية الغسيل وأظهرها بمظهر شرعي[(١)].

ب- إعادة الاقتراض:

حيث دأب مرتكبوا نشاط غسيل الأموال بإيداع أموالهم لدى بنوك إحدى الدول المتوافرة على إحدى المزايا التالية:

- **يتصف نظامها المصرفي والمالي بعدم التعقيد.**
- **عدم وجود ضرائب على الدخل.**
- **سهولة تأسيس وشراء الشركات.**
- **الاستقرار السياسي والاستقرار النقدي.**
- **توفر وسائل التكنولوجيا الحديثة والسريعة.**

---

(١) فريد علواش: جريمة غسيل الأموال: المراحل – والأساليب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ٢٥٦

ثم يتقدم الجاني بطلب قرض من المصرف الذي يتعامل معه بمبلغ معين، مستخدما الأموال المودعة في البلد الآخر كضمان للقرض، وبالتالي يحصل على القرض لأموال نظيفة المظهر يمكن التعامل بها في شراء ممتلكات أو عقد صفقات تجارية أو ما يشابهها من أنشطة[١].

ج- المنظومة المصرفية الحرة:

وفي هذه الحالة ينشئ غاسل المال القذر عملًا تجاريًّا في أمريكا مثلا كغطاء لفتح حساب تجاري لدى المصرف وبعدئذ يسافر لإنشاء شركة تجارية بمنطقة حرة ويمكن تعيين وكيل للشركة بحيث لا يظهر اسم غاسل المال القذر في المعاملات التجارية، وتبدأ الشركات الخارجية بالقيام بنشاط تجاري وتفتح حسابًا تجاريًّا لدى أحد المصارف في المنطقة الحرة، وبهذه الطريقة يتم تحويل الأموال القذرة برقيًا[٢].

د- بطاقات الائتمان: Credit Cards

يتم إصدارها إما عن طريق البنك وقد تشارك في عضوية إصدارها كافة البنوك على مستوى العالم تحت رعاية منظمة عالمية مثل .(Visa , Master card) الماستر كارد، الفيزا، أو قد تصدر البطاقة عن مؤسسة مالية واحدة، بحيث يتم الإشراف على عمليات الإصدار والتسوية مع التجار من قبل المؤسسات المصدرة، ومن بين هذه البطاقات"American express"[٣].

حيث يتم إصدار هذه البطاقات للعملاء للتعامل بها بدلًا من النقود، ويستطيع حامل البطاقة أن يقوم بشراء البضائع من خلال استخدام بطاقة الائتمان؛ فتتحول فواتير تلك البضائع إلى مركز إصدار البطاقات الرئيس، والقيمة يتم سدادها من الفرع الذي تمت في بلده العملية، وبعد ذلك يتم طلب القيمة من حساب العميل لديه، ثم يقوم المشتري بعد ذلك ببيع هذه البضائع التي سبق وتم شراؤها بالبطاقة الائتمانية ويحصل على الثمن دون مروره بقنوات وقيود التحويلات [٤].

ويمكن استخدام البطاقة المستورة أو المفقودة في اقتراف جريمة غسيل الأموال، سيما وأن هذه السرقة قد تكون حقيقية أو صورية، وبخصوص هذه الأخيرة، فإنه قد يكون متصورا بغرض ارتكاب جريمة غسل الأموال حيث تكون البطاقة بحوزة الحامل الشرعي لها ولم تفقد أو تسرق، ويقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة الفقد أو السرقة من حيث إخطار البنك والمعارضة، ومع ذلك يستمر في استخدامها للحصول على السلع أو الخدمات من التجار، كما أن التاجر قد يرتكب غشا بقبول البطاقة المسروقة أو المفقودة في الوفاء، متواطئا مع الجاني بعمل فواتير وهمية لا تقابلها مشتريات حقيقية مستخدما في ذلك البطاقة اليدوية[٥].

هـ- البطاقات الذكية: Smart Cards

وهي تكنولوجيا نشأت في إنجلترا وامتد العمل بها في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يقوم الكارت الذكي بصرف النقود التي كان قد سبق تحميلها من العميل مباشرة إلى القرص المغناطيسي عن طريق ماكينة تحويل آلية ATM أو أي تليفون معد لهذا الغرض، ويزيد الأمر خطورة أن للكارت الذكي خاصية الاحتفاظ بملايين الدولارات مخزنة على القرص الخاص به Clip[٦].

وتمتاز هذه البطاقات بأنها تمكن مستخدميها من الاستغناء عن الأوراق النقدية؛ وذلك بإضافة القيمة النقدية على رقاقة إلكترونية موجودة على البطاقات

---

[١] نوفل سمايلي وآخرون: تطور أساليب غسيل الأموال ودور إجراءات الرقابة الوقائية في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة، مجلة آفاق للعلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد(١)، سنة ٢٠١٦، ص٥.

[٢] عبد الصاحب نجم، خولة حسين حمدان: إجراءات المؤسسات المالية والرقابية في مكافحة غسل الأموال، دراسة في التشريعات العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية –المجلد .(١١)، العدد (٢). لسنة٢٠٠٩، ص ٢٠٠.

[٣] أشرف شمس الدين توفيق: تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة، مرجع سابق، ص ١٦.

[٤] جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، ٢٠٠٠، ص ٣٧.

[٥] فريد علواش: جريمة غسيل الأموال: المراحل – والأساليب، مرجع سابق ص ٢٥٧.

[٦] جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، الكتاب الأول، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، مصر، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص ٣٢.

Electronique؛ حيث تعمل الرقائق على تتبع رصيد البطاقة بعد كل عملية يتم القيام بها.ويمكن استخدام هذه البطاقات في عمليات الشراء، P حيث تتيح هذه الرقاقة لأجهزة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق على تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها حيث لا يقوم التاجر بالاتصال بالبنك أو الشركة المصدرة لهذه البطاقة للحصول على موافقته لتنفيذ العملية المطلوبة، كما يمكن استخدام البطاقة في عمليات السحب من الصراف الآلي(١).

ويمكن لصاحب الحساب بموجب هذا الكارت أن يسحب الأموال إلكترونيا خلال لحظات من أي مكان في العالم، والذي يحدث عمليًا أن غاسل الأموال إذا وضع ماله بعملات محلية ليس لها سعر صرف مناسب بالقياس إلى العملات الأجنبية ذات الغطاء القوي كالدولار والإسترليني واليورو مثلا؛ فإنه يلجأ إلى الدول التي تتعامل بهذه العملات ويسحب أمواله إلكترونيا خارج الحدود دون مخاطرة تذكر والثانية أنه يمكن فتح حساب جديد في الخارج بعملة قوية ومصدر مشروع(٢).

وفي هذا السياق يرى الباحث أنه لابد من القول بضرورة إخضاع البنوك لنظام رقابي صارم على مستوى دول العالم، فيما يتعلق بفتح الحسابات البنكية دون شروط أو قيود قانونية، من خلال اتفاقيات الشراكة المتبادلة، حتى لا تكون هي المحور الأساسي في عمليات غسيل الأموال والتي تتعلق بالناحية المصرفية، والتي تتطلب تعاملات بنكية بين رواد هذه البنوك، وفي سبيل الوقوف في مواجهة مثل هذه العمليات التي تؤثر سلبيًا ليس فقط على الاقتصاد الداخلي لكل دولة ولكن يتأثر بها الاقتصاد العالمي بصفة عامة، مما له عظيم الأثر على اقتصاديات الدول الأخرى وبخاصة الدول النامية منها، والتي تحاول جاهدة بناء ووضع سياسات اقتصادية متطورة تهدف من ورائها إلى زيادة معدلات النمو، وزيادة رءوس الأموال الاستثمارية داخل الاقتصاد الوطني؛ من أجل الوصول إلى المستويات العالمية للتقدم الاقتصادي في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.

٢- أساليب غسيل الأموال في المجال غير المصرفي:

وتعد هذه الأساليب من الأساليب الشائعة في عمليات غسيل الأموال، حيث لا يكون البنك هنا وسيطًا في إجراء هذه العمليات، وتتمثل هذه الأساليب في الآتي:

أ- الصفقات النقدية:

يمكن لعملية غسيل الأموال أن تتم من خلال عقد الصفقات النقدية، كشراء السيارات الباهظة القيمة أو القطع الفنية النادرة، كما يمكن تحويل العملة المحلية إلى ذهب أو مجوهرات أو غيرها من الأموال، والتي يمكن بيعها في الخارج ثم يتم إيداعها في البلد الأجنبي ذاته.كل هذا يتم نقدا دون إبلاغ السلطات لمعرفة المصدر الحقيقي للأموال والناتج تحويل شكل تلك الأموال القذرة إلى أموال وممتلكات تظهر في صورة مشروعة(٣).

ب- الفواتير المزورة:

قد تمثل عملية غسيل الأموال من خلال شراء أو بيع السلع والخدمات بين شركتين عن طريق عمليات صورية يقوم فيها غاسل الأموال بشراء سلع من الشركة التي يراد تحويل الأموال إليها في الدول التي يقصدها فيما بعد أو يشعر فيها بالاستقرار النفسي وعدم وجود الملاحقات القضائية بها، حيث يتم التحويل من خلال عدة صور مثل رفع قيمة السلع والخدمات الواردة في فواتير هذه السلع، ويكون الفرق في السعر هو المال المغسول، أو يلجأ إلى إرسال فواتير جماعية وهمية مزورة كلية لا تغطي عمليات تبادل حقيقية،

---

(١) فريد علواش: جريمة غسيل الأموال: المراحل – والأساليب، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(٢) مراد رشدي: غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي- مركز البحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من ٢٦-٢٠٠٣/٤/٢٨.

(٣) شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩٤ مجلد ٣١ لسنة ٢٠٠٩، ص ٩٦.

وهنا يكون إجمالي المبلغ المحرر بالفاتورة والمدفوع فعليًا هو المال المغسول(١).

ج- تجارة الذهب :

حيث يتميز الذهب بخصائص متعددة أهمها:

١- أنه مقبولٌ عالميًا كوسيطٍ للتبادل وكسلعةٍ تجارية.

٢- يعاد تقويم قيمته كل يوم.

٣- من السهل تغيير شكله.

٤- يكتسب حق ملكيته بالحيازة فقط.

ونظرًا إلى هذه الميزات التي تتميز بها تجارة الذهب فقد اعتمد غاسل الأموال تجارته وسيلة للغسل. وهنا يظهر جليا غياب الدور الرقابي من الأجهزة الرقابية المتخصصة في هذا الشأن في القيام بالمهام الموكلة إليها بموجب النصوص الدستورية والقانونية، مما يفتح المجال واسعًا أمام عصابات المافيا العالمية للتلاعب والتحكم في إجراء مثل هذه الصفقات وتنفيذ مخططاتهم الإجرامية، في محاولة منهم لإضفاء صفة المشروعية القانونية على مشروعاتهم القذرة على مستوى دول العالم(٢).

د- شركات التأمين:

يمكن استخدام التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة بطرق مختلفة عن طريق غسل الأموال ومموليي الإرهاب(٣). فبوليصات التأمين على الحياة التي يمكن صرفها هي وسيلة جذابة لغسيل الأموال؛ لأن المجرمين قادرون على وضع أموال "قذرة" في أموال "نظيفة" في شكل فحص لشركات التأمين، وهناك نوع آخر من أشكال الاستعارة هو الاقتراض مقابل بوليصة تأمين على الحياة تمول من عائدات غير مشروعة. وبالمثل، تسمح عقود المعاش السنوي لغسل الأموال بتبادل الأموال غير المشروعة دخل "نظيف" فوري أو مؤجل. ولا توجد هذه الثغرات بوجه عام في المنتجات التي تقدمها شركات التأمين على الممتلكات أو الإصابات، أو عن طريق العنوان أو شركات التأمين الصحي. وقد اقتصر غسل الأموال من خلال التأمين عمومًا على منتجات التأمين على الحياة على الرغم من أن الأنواع الفعلية تختلف اختلافًا كبيرًا؛ ففي حالة واحدة، اكتشفت الوكالات الفيدرالية لإنفاذ القانون أن محتكري إنتاج المخدرات في كولومبيا كانوا يستخدمون عائدات المخدرات لشراء وثائق التأمين على الحياة(٤).

وهنا يرى الباحث ضرورة مراجعة وفحص بوالص التأمين من قبل شركات التأمين، وهو من المفترض التزام قانوني يفرضه القانون الذي ينظم عمل هذه الشركات عليها بالتحري قدر الإمكان عن أصول الأموال المقدمة لها لشراء وثائق التأمين على الحياة، وعدم منح هذه الوثائق إلا بعد التأكد من مشروعية أموال الشراء؛ فإذا كانت شركات التأمين تهدف إلى الحصول على الربح، فهناك مصلحة عليا تتعلق بحماية الاقتصاد الوطني من جراء عمليات غسيل الأموال عن طريق شراء بوليصات تأمين من أموال عائداتها غير قانونية.

٣- أساليب غسيل الأموال التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية:

سوف نلقي الضوء هنا على الأساليب المختلفة لعمليات غسيل الأموال والتي ترتكب عبر الوسائل الإلكترونية، وهو محل دراستنا للأساليب الإجرامية المستحدثة والتي ترتكب باستخدام التقنيات الحديثة وما توفره من تكنولوجيا ووسائل اتصال ومعلومات، وعند الحديث عن عمليات غسيل الأموال التي ترتكب عبر شبكة الإنترنت لابد من الإشارة إلى أهم الوسائل الحديثة التي يلجأ إليها محترفو غسيل الأموال في

(١) عبدالله عزت بركات: ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع، سنة ٢٠٠٦، ص ٢٢٥.، هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٣، ص٦٠.

(٢) نوفل سمايلي وآخرون، تطور أساليب غسيل الأموال، مرجع سابق، ص ٨.

(3) Banik, Naba.G& Hassan, Abu Hena, Razee; Guidance Notes on AML&CFT for Insurance Companies, Anti Money Laundering Department Bangladesh Bank,2011, p;5.

(4)Department of the Treasury in USA; MONEY LAUNDERING THREAT ASSESSMENT, December 2005, p; 45

القيام بكثير من العمليات المشبوهة وغير المشروعة، وتتمثل أهم الأساليب المختلفة لعمليات غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية في:

أ- بنوك الإنترنت: Internet Banks

تعد بنوك الإنترنت من الوسائل الحديثة لعمليات غسيل الأموال من قبل محترفي هذه العمليات، ولا تعد بنوك الإنترنت بنوكًا بالمعنى الحقيقي المتمثل في القيام بالعمليات المصرفية المعتادة والمتعارف عليها والمتمثلة في ذهاب العميل إلى البنك بصفة شخصية والتمتع بالخدمات المصرفية العادية، وهنا لا توجد علاقة شخصية بين العميل والمصرف المالي(١).

فهى هي عبارة عن بنوك افتراضية في العالم الإلكتروني يكون لها مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت؛ وذلك من أجل تسهيل إجراء العمليات المصرفية بسهولة ويسر على العملاء، حيث يدخل العميل إلى موقع البنك على شبكة الإنترنت، ويقوم بإجراء كل العمليات المصرفية التي يريدها من خلال الدخول برقم سري خاص بحسابه على موقع البنك الإلكتروني(٢).

وتستخدم هذه الطريقة في إجراء كثير من التحويلات بين العملاء من بلد لآخر دون الخضوع لأي نظام رقابي مركزي يتحكم في إجراء هذه العمليات المصرفية، ويضفي عليها طابع الشرعية القانونية من خلال مطابقتها للقواعد القانونية والتشريعات المالية والتجارية، ووجود هذه البنوك الافتراضية دون رقابة محكمة على عملياتها المصرفية يُمكن مجرمي عمليات غسيل الأموال من القيام بتحويل الأموال القذرة المتحصلة من أنشطتهم غير المشروعة عبر المواقع الإلكترونية لهذه البنوك، وبذلك يتمكنوا من إخفاء المصدر الأصلي المتحصل منه هذه الأموال، وإعادة تدويرها في رءوس أموال مشروعة.

(1) Natter, Elisabeth: Online Banking Disadvantages,13 February 2019, available on: https://smallbusiness.chron.com/online-banking-disadvantages-2248.html

(2) The Financial Action Task Force (FATF).; Money Laundering Using New Payment Methods- October 2010, p; 43.

ب- المزادات عبر الإنترنت Online auctions

توفر مواقع المزادات عبر الإنترنت للمشترين والبائعين سوقًا وواجهات افتراضية عالمية لشراء وبيع مجموعة واسعة من البضائع من خلال مناقصة تنافسية. أنها تشكل واحدة من أنجح نماذج الأعمال التجارية عبر الإنترنت(٣)، فالشركات التي لديها مزاد إلكتروني وإنشاء المواقع من أجل المزاد الإلكتروني، لديها حسابات مصرفية، فالبائع يقدم السلع من خلال هذا الموقع على شبكة الإنترنت والمشتري بعد ذلك يختار المنتج، وإذا دفعت الشركة الأموال إلى حساب البائع يرسل البضاعة إلى المشتري إذا كان المشتري قد تلقى السلع. فالشركة سوف تقوم بإيداع الأموال في حساب البائع في هذه الحالة، يمكن لغاسلي الأموال استخدام هذه الأداة لغسيل الأموال. وهكذا، مواصفات السلع مكلفة على ما يبدو للبيع على أن يتم عرض الموقع وشخص آخر يشتريه كمشترٍ رسمي واستلام البضائع ليتم الإعلان عنها، من قبل أحد مرتكبي غسل الأموال المال القذرة إلى أن تنتقل إلى مرتكب آخر(٤).

فيصف تقرير مشترك لمعهد راند للتكنولوجيا أن كازينوهات الإنترنت هي "توفير فرص للعب ألعاب الحظ أو الوصول إلى الرياضيات أو حيازة الكتب عبر شبكات الكمبيوتر. "وعلى الرغم من أغراض الترفيه، فإن الكازينوهات على الإنترنت تعطي العصابات الإجرامية طريقة سريعة وسهلة لغسل الأموال القذرة. في الأساس، يتم لعب الأموال القذرة على الكازينوهات الإلكترونية، وتحولت بسرعة إلى النقدية الإلكترونية، ودفع الأموال النظيفة إلى المجرمين من خلال مختلف أنظمة الدفع الإلكتروني أو تحويل الأموال.هذه المعاملة فورية ويمكن القيام بها من الكمبيوتر المنزلي. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة الإنترنت التي لا حدود لها تجعل المستخدمين قادرين على اللعب في أي كازينو حول

(3) Australian Institute of Criminology; The risk of criminal exploitation of online auctions, 2007.

(4) Leslie, Daniel A; ANTI-CYBERLAUNDERING REGULATION AND CONTROL, Faculty of Law, University of the Western Cape, Cape Town, South Africa, 2010, p; 30

العالم، وبالتالي التخلص من القوانين والقيود القضائية(١).

ج- ألعاب الكمبيوتر على الإنترنت Computer Games Online

توفر ألعاب الإنترنت طريقة سهلة للمجرمين لغسل الأموال، ويتضمن هذا في كثير من الأحيان فتح كثير من الحسابات المختلفة على ألعاب مختلفة على الإنترنت لتحريك الأموال(٢). وقد تم إنشاء طريقة جديدة نسبيا لغسل الأموال هو غسل الأموال الافتراضي وبهذه الطريقة، يستخدم مرتكبو ألعاب الكمبيوتر على الإنترنت التي هي متعددة المواقع على شبكة الإنترنت مواقع الإنترنت لغسل الأموال في بعض هذه الألعاب، فيمكن للاعبين دفع المال للتحضير التقليدي وهكذا، مع دفع حق الدخول في اللعبة.والفوز في مراحل مختلفة، منحت المزيد من المال كمكافأة يمكن للاعبين تحويل الأموال إلى لاعبين آخرين أو عن طريق استخدام الأموال الافتراضية التي تم الحصول عليها لشراء أو بيع السلع أو الخدمات وبهذه الطريقة فمن الممكن كسب المال على الإنترنت، أو العكس المال التقليدي وانتقل إلى حسابات أخرى في بعض الأحيان، بدلا من المال الظاهري، ويعطي اللاعب بطاقة الخصم التي يمكن من خلالها سحب الأموال من جهاز الصراف الآلي(٣).

ت- النقود الإلكترونية: Electronic Money

تعد النقود الإلكترونية من أخطر الوسائل التقنية الحديثة استخداما في ارتكاب عمليات غسيل الأموال، من خلال استغلالها من قبل محترفي ارتكاب جرائم غسيل الأموال على مستوى العالم، وذلك عن طريق تحويل متحصلاتهم من الأموال غير المشروعة إلى نقود إلكترونية، وإدخالها في مشروعات استثمارية ضخمة، فمكنت النقود الإلكترونية المجرم الذي كدس مليارات الدولارات من تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم التي ارتكبها والتي كان يصعب عليه في الماضي إخفاؤها لضخامتها من تحويلها إلى نقود إلكترونية، مما يسهل عليه استثمارها في الاقتصاد المشروع، فضلا عن عرقلة اكتشاف الجرائم الأولية التي تحصلت منها(٤).

فتعد النقود الإلكترونية من أهم الأساليب الحديثة المستخدمة في غسيل الأموال؛ وذلك لاستحالة تعقبها وسرقتها وسرعة حركتها، وعدم خضوعها للاختصاص الزماني والمكاني التشريعي المصرفي للدول؛ لغياب فضاء مادي محدد وفعلي بالمعنى التقليدي؛ حيث يمكن تحويل الأموال بحرية دون معيقات أو دون اللجوء إلى خدمات البنوك والوسطاء الماليين؛ مما يجعلها خارج سلطات الرقابة المصرفية، كما أن النقود الإلكترونية لتخضع لمعايير النقود القانونية التقليدية التي تفرض على الدول المصدرة لها، وجوب توفر غطاء قانوني واحتياطي إجباري يتناسب مع مقدار النقود المُصدرة، مما يجعل هذه النقود قابلة للإصدار والتحويل دون أية رقابة أو معايير قانونية محددة ويخرجها عن اختصاص البنوك المركزية(٥).

ولتعرف الدور الذي تقوم به النقود الإلكترونية في عملية غسيل الأموال، نعرض: أولا- لماهية النقود الإلكترونية، ثانيا- خصائص هذه النقود، ثالثا- أشكال النقود الإلكترونية، رابعا- دور هذه النقود في عمليات غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية.

أولا- ماهية النقود الإلكترونية:

ليس للنقود الإلكترونية مصطلح ثابت في الفقه والتشريع، وفي فكر القانوني والسياسي والاقتصادي، إلا أنه ظهرت عدة تعاريف لها تتفق فيما بينها من حيث

(1) Kellermann ,Tom; Money Laundering in Cyberspace, The World Bank Financial Sector Working Paper, November 15, 2004,pp;7-8.

(2) Richet ,Jean; Laundering Money Online: a review of cybercriminals methods, , University of Nantes, France, October 2013, p; 2.

(3) masjedi, Ebrahim; Electronic money laundering and data mining methods in investigating money laundering prevention ' International Academic Journal of Science and Engineering, Vol.2, No.10, 2015,p; 35.

(٤) شريف سيد كامل: مكافحة غسيل الأموال في التشريع المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٦٢.

(٥) نعيم سلامة القاضي، أيمن أبو الحاج وآخرون: البنوك وعمليات غسيل الأموال، مرجع سابق، ص٣٥٨.

المضمون وإن اختلفت من حيث الشكل والصياغة.وقد عرف البنك المركزي الأوربى النقود الإلكترونية أنها "متجر إلكتروني من القيمة النقدية على جهاز تقني يمكن استخدامها على نطاق واسع لسداد المدفوعات إلى التعهدات الأخرى دون جهة إصدار"(١).

كما عرفها البعض أنها" القيمة النقدية المخزنة إلكترونيا على أجهزة، مثل: بطاقة رقاقة أو قرص صلب في أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الخادم، والتي يتم إصدارها عند استلام الأموال لغرض إجراء معاملات الدفع، والتي يتم قبولها من الأشخاص غير المصدرين"(٢).

فى حين عرفها البعض أنها "مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكل رقمي بحيث يكون متاحًا للتبادل الفورى في المعاملات"(٣)، كما عرفها البعض أيضًا أنها "معالجة رقمية للمدفوعات عبر الإنترنت، حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية، ويتم ذلك باستخدام الحوسبة الرقمية بأشكالها المختلفة من حواسيب وهواتف نقالة وكروت ذكية، أو أية وسيلة أخرى تحتوي على ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية"(٤).

فالنقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها وهي على عدة أشكال، وشبكة الإنترنت تستخدم لإجراء بعض عمليات الشراء في فترة وجيزة من الزمن دونما حواجز أو إعاقات جغرافية أو مصرفية؛ حيث يتم تمرير النقود الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت وبصورة فورية ودون الحاجة إلى وسيط مالي كالبنوك والنقود الإلكترونية تكون مخزنة على كارت(بطاقة). به ذاكرة رقمية والذاكرة الرئيسة تكون موجودة في المؤسسة والتي تهيمن على إدارة عملية التبادل.وتسمح النقود الإلكترونية بتنفيذ العملية مباشرة عن طريق الإنترنت ولا تكون هناك حاجة إلى الاتصال مع وسيط؛ حيث تنقل العملية مباشرة بين طرفين دون تدخل البنك وجهة أخرى، ويمكن الحصول على النقود الإلكترونية على كارت ذكي، وهذه العمليات المالية المجهولة تشكل حلما لغاسلي الأموال وتمتاز النقود الإلكترونية بأن تكلفة تداولها زهيدة ولا تخضع للحدود وأنها يسيرة وسهلة الاستخدام؛ حيثُ إنَّها تعفى من ملء الاستمارات وإجراء الاستعلامات البنكية عبر الهاتف كما أنها تسرع عمليات الدفع(٥).

ومن هنا يمكن للباحث تعريف النقود الإلكترونية أنها: "هي مستودع رقمي ذات قيمة نقدية يمكن استخدامها للوفاء بالتعهدات التعاقدية عبر الوسائل الإلكترونية".

ثانيا- خصائص النقود الإلكترونية:

of electronic money characteristics

يكمن جوهر العلاقة بين النقود الإلكترونية وعمليات غسل الأموال في مجموعة الخصائص التي تتمتع بها هذه النقود، وتميزها عن النقود التقليدية، والتي مكنت غاسل الأموال من استخدامها كأداة لارتكاب جريمة غسل الأموال وأهم هذه الخصائص هي(٦):

١- النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونيًا، فهي عبارة عن بيانات مشفرة توضع على رسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر.

٢- إنها ثنائية الأبعاد؛ حيث يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة لوجود طرف ثالث بينهما.

٣- إنها ليست متجانسة؛ حيث يقوم كل مُصدر بإصدار نقود إلكترونية مختلفة من ناحية القيمة أو عدد السلع والخدمات التي يمكن شراؤها.

---

(1) European Central Bank: Report on Electronic Money, August , 1998, p:7.

(2) Fung, Ben&Molico, Miguel& Stuber, Gerald; Electronic Money and Payments: Recent Developments and Issues, Bank of Canada Discussion Paper , April 2014 ,p; 4.

(٣) نادر عبد العزيز شافي: المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، سنة ٢٠٠٧، ص ٨٣.

(٤) يوسف أمين شاكر، عمر محمد بن يونس: غسل الأموال عبر الإنترنت، (موقف السياسة الجنائية)، الطبعة الأولى، دون دار نشر، سنة ٢٠٠٤، ص٢٦.

(٥) فريد علواش: جريمة غسيل الأموال: المراحل – والأساليب، مرجع سابق، ص ٢٦٢.

(٦) بسام أحمد الزلمي: دور النقود الإلكترونية في عمليات غسيل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، سنة ٢٠١٠، ص ٥٤٧- ٥٤٨.

٤- تُعد سهلة الاستخدام نظرًا لصغر حجمها وخفة وزنها.

٥- تُعد معرضة لأخطار وقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية.

٦- تُعد نقودًا خاصة؛ إذ يتم إصدارها عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.

٧- اعتراف المؤسسات المالية بالنقود الإلكترونية مع ما يصاحب ذلك من مخاطر.

٨- النقود الإلكترونية ليست لها قيمة إذا لم تستخدم في التعامل، في حين أن وسائل الدفع الأخرى يمكن استخدامها كوديعة مصرفية.

٩- النقود الإلكترونية هي أقل شفافية، بينما بطاقات الائتمان لدى حاملها اسم ورقم على سبيل المثال.

١٠- النقود الإلكترونية يمكن أن تكون بديلا للعملة في التداول، ولكن حتى الآن هذا التأثير منخفض جدًا[١].

ويتضح من قراءة هذه الخصائص -كما يرى الباحث- أن التعامل عن طريق استخدام النقود الإلكترونية بين المتعاملين بها، لا يمكن السيطرة عليها، ويمكن من خلالها إجراء عمليات مالية ومصرفية مشبوهة؛ نظرًا لما يتوفر أمام المتعاملين بها من تقنيات حديثة تمكنهم من إدخال وإخفاء مثل هذه النقود الإلكترونية في مشروعات استثمارية وتجارية وإظهارها في صورة مشروعة وقانونية، هذا فضلا عن اعتراف المؤسسات المالية بها؛ مما يفتح المجال واسعا أمام عدم إحكام السيطرة والرقابة على تعاملات هذه النقود، فضلًا عما ينجم عن ذلك من مخاطر كثيرة تؤثر على الاقتصاد الوطني للدول. الأمر الذي يتطلب وجوب تدخل المشرع وتنظيم التعامل بالنقود الإلكترونية وإخضاعها لنظام قانوني رقابي مُحكم لضمان عدم استغلالها من قبل المتعاملين بها لإجراء عمليات تجارية غير قانونية.

ثالثا- أشكال النقود الإلكترونية: Forms of electronic money

تختلف صورة النقود الإلكترونية وأشكالها تبعًا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، وكذلك وفقًا لحجم القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية.فهناك إذًا معياران لتمييز صور النقود الإلكترونية: وهى معيار الوسيلة ومعيار القيمة النقدية.

١- معيار الوسيلة:

تقسم النقود الإلكترونية وفقًا للوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية عليها إلى البطاقات سابقة الدفع، والقرص الصلب، وأخيرًا الوسيلة المختلطة.

أ - البطاقات سابقة الدفع Prepaid Cards:

ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة إلكترونية مثبتة على بطاقة بلاستيكية.وتأخذ هذه البطاقات صورًا متعددة.وأيسر هذه الأشكال هي البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم إنفاقه، ومن أمثلتها: البطاقات الذكية Smart Cards المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبطاقة دامونت سابقة الدفع Danmnt Prepaid Cards، والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدانمارك.وهناك أيضًا بعض البطاقات التي تستخدم كنقود إلكترونية وتستعمل في الوقت ذاته كبطاقات خصم Debit Cards مثل بطاقاتAbant Cards المنتشرة في فنلندا . وهناك أخيرًا بطاقات متعددة الأغراض، أي تستخدم في الوقت ذاته كبطاقة خصم، وكبطاقة تليفون وكبطاقة شخصية بالإضافة إلى كونها نقودًا إلكترونية[٢]

ب - القرص الصلب Hard Disk:

ويتم تخزين النقود هنا على القرص الصلب للكمبيوتر الشخصي؛ ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الإنترنت، ولهذا فإنه يطلق على هذا النوع من النقود أيضًا مسمى النقود الشبكية Network Money.وطبقًا لهذه الوسيلة، فإن مالك النقود الإلكترونية يقوم باستخدامها في شراء

(1) Popovska, Neda &Kamnar, MSc; *The use of electronic money and its impact on monetary policy*, *Journal of Contemporary Economic and Business Issues*, Vol.1 , 2014,p; 81.

(2) Talha ,Al Siddig; Economic important of Electronic money, Global Advanced Research Journal of Economics, Accounting and Finance, Vol.5, December 2017,p; 10.

ما يرغب فيه من السلع والخدمات من خلال شبكة الإنترنت، على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في الوقت ذاته من القيمة النقدية الإلكترونية المخزنة على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي[١].

ج - الوسيلة المختلطة: وتعد هذه الوسيلة خليطًا مركبًا من الطريقتين السابقتين؛ حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على بطاقة إلكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الإنترنت إلى الكمبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

٢- معيار القيمة النقدية:

هناك تصنيف آخر للنقود الإلكترونية يرتكز على معيار حجم القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الإلكترونية (البطاقة البلاستيكية أو القرص الصلب). ونستطيع أن نميز هنا بين شكلين من النقود الإلكترونية[٢]:

أ- بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة :

TinyValue Cards

وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولارًا واحدًا فقط.

ب - بطاقات ذات قيمة متوسطة: وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز ١٠٠ دولار.

رابعا: دور النقود الإلكترونية في عمليات غسيل الأموال:

بعد ما تعرضنا لماهية النقود الإلكترونية وأهم الخصائص التي تتميز بها، نعرج الآن على بيان الدور الذي تؤديه تلك النقود في عمليات غسيل الأموال، وبخاصة مع تزايد العمليات التجارية والمصرفية في الوقت الحاضر، وإمكانية الانتهاء من كثير من الصفقات التجارية في ثوان معدودة مع ما أتاحته التقنيات الحديثة من التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمعلومات. فالتعامل بالنقود الإلكترونية عبر المصارف، ومن خلال شبكة الإنترنت يزداد يوما بعد يوم؛ فالتعامل بالنقود الإلكترونية يكتسب أرضا جديدة بتزايد عدد البنوك التي تنشأ مواقع لها على شبكة الإنترنت، حيث تمكن لعملائها عن طريق الشبكة ليس فقط الاستفسار عن رصيد حساباتهم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، بل تمكنهم أيضًا من إجراء شتى المعاملات المصرفية[٣].

وتُعد النقود الإلكترونية أداة جديدة للدفع سهلة الاستخدام وسريعة الحركة، ومن المفترض أن تُشكل خطوة إيجابية على طريق تقدم الحياة الاقتصادية . لكن غاسل الأموال لم يرحم هذه الوسيلة ولم يتركها تؤدي غرضها الإيجابي الذي وجدت من أجله، فعمد فور ظهورها لاستخدامها لارتكاب جريمته فجعلها ذات وجهين إيجابي وسلبي بدلا من أن تكون ذات وجه إيجابي فقط . ويمكن إبراز تأثير النقود الإلكترونية في جريمة غسل الأموال، من خلال كونها تسهل وتوسع من ارتكاب جريمة غسيل الأموال وذلك على النحو التالي:

١- النقود الإلكترونية تُسهل ارتكاب جريمة غسيل الأموال:

إن التعامل بالنقود الإلكترونية يتم دون الإعلان عن الهوية الحقيقية للمتعاملين، وهذه الحالة تخلق فرصة جيدة لغاسلي الأموال في ارتكاب جرائمهم؛ لأنهم في هذا الموضع لن يكونوا مطالبين بالإفصاح عن هويتهم الحقيقية، ومن ناحية أخرى تتميز النقود الإلكترونية في تعاملاتها بالسرية، وهو ما يعيق الأجهزة المتخصصة عن القيام بعمليات المراقبة والمتابعة للعمليات المالية والمصرفية التي تتم باستخدام هذه النقود، هذا فضلا عن أن استخدام هذا النوع من النقود يعتمد بالدرجة الأولى على استخدام

(١) محمد إبراهيم محمود الشافعي: الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية ، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، سنة ٢٠٠٣، ص ١٣٧-١٣٨.

(٢) محمد إبراهيم محمود الشافعي: النقود الإلكترونية، ماهيتها، مخاطرها وتنظيمها القانوني، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، السنة الثانية عشر، العدد الأول، يناير ٢٠٠٤، ص١٥١.

(٣) محمود سحنون: النقود الإلكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد التاسع، مارس ٢٠٠٦، ص ٢-٣.

أجهزة الكمبيوتر والأنظمة الإلكترونية، وهذه الأجهزة والأنظمة قد تتعطل وتتوقف عن العمل مما يصعب معه مراقبة العمليات التي تتم عن طريق هذه النقود مما يفتح مجالا واسعًا لارتكاب جريمة غسيل الأموال(١).

ومن هنا تظهر عيوب استخدام النقود الإلكترونية تتمثل في:

أولا- النقود الإلكترونية توفر أسرع تحويل الأموال بمبالغ كبيرة؛ فإذا قرر شخص ما تحويل أرباحه غير المشروعة باستخدام النقد، فعندئذٍ لتحويل هذه الأموال من آسيا إلى أمريكا الشمالية، على سبيل المثال، سيتعين عليه قضاء الكثير من الوقت في رحلة وشراء تذاكر وأنشطة مماثلة.هذا النوع من النقل هو خطير؛ لأن أي شخص يقوم بنقل مبالغ نقدية كبيرة سيعد مريبًا، ويُتخذ لاستجوابه من قبل مكاتب الجمارك في بلد الوصول. فلا يوفر استخدام النظام المصرفي دائمًا سرعة التحويلات اللازمة؛ لأن بعض الدول لديها تشريع صارم للعملات ويتطلب مستندات إلزامية للبنك الذي يقوم بالمعاملة. فالنقود الإلكترونية خالية إلى حد كبير من هذه الأنواع؛ فالتحويلات داخل أنظمة النقود الإلكترونية تحدث عمليا على الفور، بعضًا من الأنظمة لها حدود نقل قصوى.

ثانيا- في الحقيقة إن أنظمة النقود الإلكترونية لا تحتاج إلى اتصال شخصي بالنظام مع العميل(٢).

ثالثا- أنظمة الكمبيوتر المسئولة عن تنفيذ المعاملات الإلكترونية ليست مثالية، مما يعني أن المعاملات المالية الإلكترونية يمكن أن تنحرف في بعض الأحيان بسبب خطأ في النظام..(٣).

وفي سبيل تجنب استخدام النقود الإلكترونية في عمليات غسيل الأموال ضرورة أن يضع النظام المصرفي في الدولة قواعد حاكمة وضابطة في حالة التعامل بالمكافئ الإلكتروني سواء على مستوى التعاملات النقدية الداخلية أم على مستوى التعاملات النقدية مع الدول الأخرى، فضلا عن حماية الأنظمة الإلكترونية ببرامج حماية أمنية ضد تعرضها للتعطل أو التوقف أو الهجوم، وذلك كله في ظل تعزيز وتشجيع التجارة الإلكترونية عبر مختلف المستويات العالمية وزيادة رءوس الأموال الاستثمارية داخل الدولة.

٢- النقود الإلكترونية تُوسع ارتكاب جريمة غسيل الأموال:

من التطبيقات العملية لاستخدام النقود الإلكترونية في عمليات غسيل الأموال باستخدام الوسائل التقنية الحديثة، ما قامت به السلطات الأمريكية من إغلاق طريق الحرير؛ حيث يعد أبرز الأمثلة على استخدام النقود الإلكترونية في أنشطة غير مشروعة، وكانت ولاية فلوريدا الأمريكية قد ألقت القبض على رئيس تنفيذي لأكبر بورصة محلية اختصت في المضاربة في العملة الإلكترونية بتهمة غسيل الأموال، كما قامت السلطات الأمريكية بالقبض على شخصين يشتبه في تورطهما باستخدام عملات إلكترونية لغسيل أموال تم المتاجرة بها بسوق افتراضية للمخدرات على الإنترنت، وقد أصدرت وزارة العدل الأمريكية مذكرة اعتقال ضد كل من "روبرت فايلا" المعروف بين المتاجرين بعملات إلكترونية و"شارلي شريم" الرئيس التنفيذي لمنصة "BitInstant"، وتعد منصة "BitInstant" إحدى أكبر المنصات المتوافرة على الإنترنت لتبادل العملات الإلكترونية؛ حيث يمكن استخدام المنصة لشراء تلك العملات أو لاستبدالها بنقود حقيقية، وأشارت وزارة العدل الأمريكية إلى أن هؤلاء المتهمين متورطون في غسل ما يزيد عن مليون دولار أمريكي تم المتاجرة بها باستخدام العملات الإلكترونية في سوق الحرير، عن طريق قيام المتهم الأول بتسهيل استخدام منصة تبادل نقود إلكترونية خاصته للمتهم الثاني؛ وذلك لشراء

(١) نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، مرجع سابق، ص ٨٩.

(2) Eurasian Group on Combating Money Laundering and Terrorism Financing; Risks of Electronic Money Misuse for Money Laundering and Terrorism Financing, December 2010, Moscow, Russia,p;11.

(3) BLOOMENTHAL , ANDREW; Electronic Money, investopedia, 31 May2020.

مبالغ كبيرة من العملات الإلكترونية لإعادة بيعها لرواد سوق تجارة المخدرات الافتراضية[١].

وبذلك تعد جريمة غسيل الأموال من وجهة نظر الباحث التي ترتكب عبر الوسائل التقنية الحديثة باستخدام شبكة الإنترنت وما وفرته من تكنولوجيا حديثة من أخطر الأساليب الإجرامية المستحدثة التي تستخدم فيها التقنيات الحديثة، حيثُ إنَّ هذه الجريمة تتداخل مع جرائم أخرى تكون هي الأساس الجوهري اللازم لارتكابها؛ حيث تتعد المصادر غير المشروعة التي تدخل في عمليات غسيل الأموال من أجل إخفاء مصدرها الحقيقي بإعادة إدراج رءوس الأموال المتحصلة من مصادر غير مشروعة في مشروعات قانونية مشروعة، وإعاقة أعمال وكالات إنفاذ القانون والمتمثلة في صعوبة اكتشافها.وبذلك تفترض جريمة غسيل الأموال ارتكاب جرائم سابقة عليها تكون هي الممول الأساسي لعمليات غسيل الأموال والمتحصلة من هذه الجرائم.

ففي تقرير حديث منشور بصحيفة الجارديان البريطانية بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٧ حول غسيل الأموال الإلكتروني يوضح وجود كتب إلكترونية مزيفة التي تبلغ قيمتها ٢٠٠٠ جنيه إسترليني على موقع أمازون وقوائم مزيفة على Airbnb إلى رحلات الأشباح على Uber والعملات داخل اللعبة على ألعاب الفيديو، لذلك قطع غاسلو الأموال الإلكترونية شوطا طويلا في السوق السوداء؛ فيعمل مجرمو الإنترنت اليوم في مدار آخر على المحتالين البارزين بفضل هذه الطرق الجديدة وغير المتوقعة لغسل الأموال القذرة؛ ولأن الأساليب التقليدية لتتبع غسيل الأموال تعتمد بشكل كبير على مراقبة المعاملات المصرفية، يقول الدكتور مايكل ماكغوايرMichael McGuire أستاذ علم الجريمة في جامعة ساري، ومؤلف دراسة جديدة حول الجريمة الإلكترونية: "إن متابعة الطرق المبتذلة التي يستخدم فيها مجرمو الإنترنت وسائل غسيل رقمية ممكنة هي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الشرطة في الوقت الراهن".فحوالي ٢٠٠ مليار دولار، ١٠ ٪ من المبلغ المقدر بقيمة ٢ تريليون دولار سنويًا يتم غسلها اليوم. ويقول Michael McGuire : "في مواجهة مشهد سريع التطور من تقنيات غسيل المعلومات الرقمية ومجموعات الجرائم الإلكترونية الثرية بشكل متزايد، تجد وكالات الشرطة غير الممولة بالموارد الكافية صعوبة في مضاهاة هؤلاء". وتم العثور على معاملات وهمية مماثلة في مكان آخر.كتب غامضة في موقع الأمازون لآلاف من الدولارات ويعتقد أنها لتسهيل غسل الأموال، ويحدث الشيء نفسه من خلال "رحلات الأشباح" على أوبر، من عملاء غسيل الأموال بأسعار محددة سلفًا.هناك على Airbnb حيث أفيد بأن المحتالين يستخدمون بطاقات ائتمان مسروقة لغسل أموالهم القذرة بتواطؤ مع إلزام مضيفي Airbnb الذين يعيدون بعد ذلك نسبة مئوية من المبلغ.وفي مكان آخر، قام بول مانافورتPaul Manafort ، رئيس الحملة السابق لدونالد ترامب، باستخدام الأموال المغسولة من حساب خارجي.في قبرص لشراء شقة مانهاتن بمبلغ ٢,٨٥ مليون دولار جعله يستأجر الآلاف من خلال Airbnb، على الرغم من أنه مخالف لشروط عقد الإيجار، وألعاب الفيديو بما في ذلك Fifa وCounter Strike تبيع المواد داخل اللعبة التي تسمح للمستخدمين بالتقدم بسرعة أكبر من خلال اللعبة. ويتم إعادة بيع هذه الأصناف للآلاف في أسواق الألعاب حيث يتم الإبلاغ عن غسلها، في حين أنه من الممكن أيضًا إرسال أموال افتراضية قابلة للتحويل إلى شركاء في الخارج، يقول مايكل بيركلن Michael Perklin، وهو محقق الطب الشرعي الرقمي المسئول عن اصطياد المهاجمين الإلكترونيين: "إنه يرتفع مع الاستخدام اليومي للإنترنت"[٢].

ومع تزايد استغلال غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، يرى الباحث أنه يجب على كافة دول العالم الاتفاق فيما بينها على وضع اتفاقية دولية شاملة توسع بها دائرة التجريم والعقاب فيما يتعلق باستخدام

[١] عمر عبد المجيد مصبح: دور النقود الإلكترونية في جرائم غسل الأموال، مجلة الحقوق، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص ١٧٩.

[2] Mattha, Busby; Report Entitled; Cyberlaundering: from ghost Uber rides to gibberish on Amazon,The Guardian Newspaper, England, 17 May 2018.

الوسائل التقنية الحديثة في القيام بعمليات غسيل الأموال والتي تترابط وتتشابك معها بعض الجرائم الأخرى، والتي تخدم كل منها على بعضها كالترويج للمواد المخدرة وتمويل العمليات التهابية عن طريق الأموال الناتجة من عمليات بيع وترويج المخدرات، والإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والأسلحة النارية غير المشروعة، وكذلك عمليات غسيل الأموال التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية؛ وذلك للحد من المخاطر الاقتصادية التي تترتب على هذه العمليات وتتأثر بها اقتصاديات دول العالم، وبخاصة في ظل عولمة الاقتصاد وتبعاته السلبية على بعض الدول وبخاصة الدول النامية. ومن ناحية أخرى تكون هذه الاتفاقية سبيلا تهتدي به الدول الأعضاء لوضع السياسات التشريعية الصارمة لتجريم مثل هذه العمليات بكافة أشكالها وصورها الحديثة وما يرتبط بها من أفعال إجرامية يُكون كل فعل منها جريمة مستقلة بذاتها.

الخاتمة:

تناولت في هذا البحث موضوع غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، والذي يعد من أهم وأكثر السلوكيات الإجرامية خطورة، والتي تمارس باستخدام التقنيات الحديثة التي أفرزها لنا التقدم التكنولوجي الحديث، وأُستغلت من قبل محترفي الإجرام السيبيري في تسخير التقنيات الحديثة في القيام بكثير من العمليات المصرفية والمالية، ومحاولة إخفاء وتمويه مصادر هذه العمليات، والتي تكون ناتجة عن أنشطة غير مشروعة، والتي لا تقتصر فقط على الأموال المتحصلة من أنشطة الإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بل تتشعب وتتداخل معها الأموال المتحصلة أيضا من تجارة السلاح والآثار وكذلك الإتجار بالأعضاء البشرية والاستغلال الجنسي للأطفال والنساء، هذا فضلا عن استخدام هذه الأموال غير المشروعة في تمويل العمليات الإرهابية على مستوى دول العالم، بوصف أن التمويل هو العمود الفقري للعمليات الإرهابية، ويعزز هؤلاء المجرمون جهودهم في محاولة لتدوير هذه المصادر غير المشروعة في صورة مصادر ناتجة عن أنشطة قانونية، وقد شرع محترفو القيام بهذه العمليات المشبوهة في استخدام عدة أساليب تقنية حديثة لممارسة أنشطتهم، ومن أبرز هذه الأساليب المستخدمة في القيام بعمليات غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية بنوك الإنترنت والنقود الإلكترونية، وإن كانت النقود الإلكترونية هي الأكثر استخداما وشيوعا بين هؤلاء المتعاملين وتسهل القيام بعمليات غسيل الأموال، بل تعد من أخطر الوسائل المستخدمة في عمليات غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، ويرجع ذلك إلى ما تتمتع به هذه النقود من خصائص؛ حيثُ إنَّها عبارة عن بيانات مشفرة توضع على رسائل إلكترونية في شكل بطاقة بلاستيكية على ذاكرة الحاسب الآلي، كما أنها مُعترَف بها من قبل المؤسسات المالية في التعاملات النقدية، مما يزيد من خطورة استخدامها على اقتصاديات الدول، مما يتطلب ضرورة التدخل التشريعي لتنظيم التعامل بهذه النقود.

النتائج:

١- إن جرائم غسيل الأموال هي الخطر الأعظم على اقتصاديات الدول، وبخاصة الدول النامية التي ما زالت اقتصادياتها تنمو بمعدلات منخفضة وتحاول جاهدة تحقيق معدلات نمو تقترب إلى حد ما من المعدلات العالمية، والحصول على تصنيفات اقتصادية مرتفعة.

٢- تزايد دور بنوك الإنترنت في عمليات غسيل الأموال عبر الفضاء الإلكتروني وعدم خضوعها لنظام رقابي مركزي.

٣- تعاظم دور النقود الإلكترونية في تسهيل عمليات غسيل الأموال؛ نظرًا لطبيعة التعاملات الإلكترونية التي تتأثر بالتقنيات الحديثة، وكذلك ما تتميز به خصائص هذه النقود.

٤- عدم وجود رؤية دولية واضحة تتعلق بعوائد الأنشطة غير المشروعة والتي تحول في صورة مصادر مشروعة عن طريق عمليات غسيل الأموال المتحصلة من هذه الأنشطة؛ حيث تتشعب وتتداخل هذه المصادر مع بعضها البعض وتخدم كلا منها على الأخرى، فلا تقتصر على عائدات الإتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وإنما تتداخل معها أيضًا عائدات تجارة السلاح والآثار وتجارة الأعضاء البشرية والاستغلال الجنسي للأطفال والنساء.

التوصيات:

١- إخضاع بنوك الإنترنت – بوصفها إحدى أساليب غسيل الأموال- لنظام رقابي مركزي يتحكم في إجراء العمليات المصرفية التي تتم بين العملاء من بلد لآخر، وبذلك تقليل استغلال هذه البنوك في إجراء العمليات المصرفية غير المشروعة وبالتالي تقليل عمليات غسيل الأموال.

٢- ضرورة التدخل التشريعي لتنظيم التعامل بالنقود الإلكترونية وإخضاعها لنظام رقابي مركزي يضمن استغلالها الاستغلال الأمثل من المتعاملين بها وكذلك المؤسسات التي تعترف بالتعامل بها.

٣- ضرورة وضع معاهدة دولية للنص على الأموال التي تتحصل من المصادر غير المشروعة ويتم غسلها، وعدم اقتصارها فقط على تجارة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، حيث تُخفي جريمة غسيل الأموال بين طياتها جرائم أخرى يتحصل مرتكبوها على أموال غير مشروعة، ويتم تدويرها في صورة مصادر مشروعة، ومن هذه الجرائم: تجارة السلاح، وتجارة الآثار، وتجارة الأعضاء البشرية، والاستغلال الجنسي للأطفال والنساء.

٤- ضرورة خضوع المزادات التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية لنظام حوكمة رقابي يضمن إجراءه بشكل قانوني دون أن يتضرر أحد منه وحتى لا يتم استغلالها من قبل عصابات غاسلي الأموال.

٥- ضرورة الاتفاق على معيار دولي واضح حول الاختصاص القضائي فيما يتعلق بجرائم غسيل الأموال التي ترتكب عبر الوسائل الإلكترونية، وبخاصة مع واقعية مرور الجريمة بعدة ولايات قضائية تتنازع على تطبيق قوانينها العقابية.

٦- ضرورة حوكمة وسائل وطرق الدفع الإلكتروني؛ حتى لا يتم استغلالها من قبل عصابات غاسلي الأموال في إخفاء هوية ومصدر الأموال المتحصلة من مصادر غير مشروعة.

المراجع العربية:

١- أشرف شمس الدين توفيق: تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة، دار النهضة العربية، سنة ٢٠٠١.

٢- جلال وفاء محمدين: "دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، للنشر، ٢٠٠٠.

٣- جميل عبد الباقي الصغير، القانون الجنائي والتكنولوجيا الحديثة، الكتاب الأول، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي، مصر، دار النهضة العربية، ١٩٩٢.

٤- مراد رشدي: غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، المؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي- مركز البحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من ٢٦-٢٨/٤/ ٢٠٠٣.

٥- شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ٩٤ مجلد ٣١ لسنة ٢٠٠٩،

٦- عبد الله عزت بركات: ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، سنة ٢٠٠٦.

٧- هدى حامد قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة ٢٠٠٣.

٨- شريف سيد كامل: مكافحة غسيل الأموال في التشريع المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٩- نادر عبد العزيز شافي: المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، سنة ٢٠٠٧.

١٠- يوسف أمين شاكر، عمر محمد بن يونس: غسل الأموال عبر الإنترنت، (موقف السياسة الجنائية)، الطبعة الأولى، دون دار نشر، سنة ٢٠٠٤.

١١- أحمد فتحي سرور: العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، دار الشروق، سنة ٢٠٠٥.

١٢- بسام أحمد الزلمي: دور النقود الإلكترونية في عمليات غسيل الأموال، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، سنة ٢٠١٠.

١٣- الجريدة الرسمية (الإمارات العربية المتحدة)، العدد رقم (٣٧٦)، السنة الثانية والثلاثون، فبراير ٢٠٠٢.

١٤- الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) في العدد ١١٣٣ للسنة التاسعة والخمسون بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٣.

١٥- خبابة عبد الله، انعكاسات غسل الأموال على تمويل التنمية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، سنة ٢٠١٣.

١٦- شاهر إسماعيل الشاهر: غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمنظمة صوت العقل، بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢١، على الموقع التالى:
http://thevoiceofreason.de/article/16040

١٧- عبد الصاحب نجم، خولة حسين حمدان: إجراءات المؤسسات المالية والرقابية في مكافحة غسل الأموال، دراسة في التشريعات العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية –المجلد .(١١)، العدد (٢). لسنة٢٠٠٩

١٨- عطية فياض :جريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤.

١٩- عمر عبد المجيد مصبح: دور النقود الإلكترونية في جرائم غسل الأموال، مجلة الحقوق، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثالث عشر، العدد الأول.

٢٠- فريد علواش: جريمة غسيل الأموال: المراحل – والأساليب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر ٢٠٠٧.

٢١- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تقرير التطبيقات حول غسيل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، ديسمبر ٢٠١٧.

٢٢- محمد إبراهيم محمود الشافعي: الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، سنة ٢٠٠٣

٢٣- محمد إبراهيم محمود الشافعي: النقود الإلكترونية، ماهيتها، مخاطرها وتنظيمها القانوني، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، السنة الثانية عشر، العدد الأول، يناير ٢٠٠٤.

٢٤- محمود سحنون: النقود الإلكترونية وأثرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد التاسع، مارس ٢٠٠٦.

٢٥- نعيم سلامة القاضي، أيمن أبو الحاج وآخرون: البنوك وعمليات غسيل الأموال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث و الثلاثون، ٢٠١٢.

٢٦- نوفل سمايلي وآخرون: تطور أساليب غسيل الأموال ودور إجراءات الرقابة الوقائية في البنوك لتعزيز مواجهة الظاهرة، مجلة آفاق للعلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد(١)، سنة ٢٠١٦ .

المراجع الأجنبية:

1- Schneider, Friedrich: Money Laundering and Financial Means of Organized Crime: Some Preliminary Empirical Findings, Economics of Security, c/o Department of International Economics, German Institute for Economic Research , February 2010.

world's foremost providers of consulting, technology and outsourcing services, enables its clients to transform and perform through technologies.). , 2011.

11-Dharmapuri Arunkumar; Anti Money Laundering – Strategy and Way Forward, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 7, Issue 12, December 2017.

12-Australian Transaction Reports and Analysis Centre: Introduction to money laundering, 12 December 2008.

13-Zul Kepli ,Mohd, Y & Nasir, Maruf, A; MONEY LAUNDERING: ANALYSIS ON THE PLACEMENT METHODS, International Journal of Business, Economics and Law, Vol.11, Issue 5 (Dec.)., 2016.

14-Banik, Naba.G& Hassan, Abu Hena, Razee; Guidance Notes on AML&CFT for Insurance Companies, Anti Money Laundering Department Bangladesh Bank,2011.

15-Department of the Treasury in USA; MONEY LAUNDERING THREAT ASSESSMENT, December 2005.

16-Natter, Elisabeth: Online Banking Disadvantages,13 February 2019, available on: https://smallbusiness.chron.com/online-banking-disadvantages-2248.html

17*-The Financial Action Task Force(FATF).; Money Laundering Using New Payment Methods- *October 2010.

18-Leslie, Daniel A; ANTI-

2- FRANKENFIELD,JAKE; Online Banking, Investopedia, 4 May 2020.

3- Filipkowski, Wojciech; Cyber Laundering: An Analysis of Typology and Techniques ' International Journal of Criminal Justice Sciences Vol 3 Issue 1 January – June 2008 .

4- Department of the Treasury, United Stated; National Money Laundering Risk Assessment, February 2022

5- Treiblmaier, Horst& Floh, Arne; Success factors of internet payment systems, International Journal of Electronic Business, January, *Vol.6, No.4, 2008*.

6- Powell ,Jeromem H; Innovation, Technology, and the Payments System, Yale University New Haven, Conn, USA, March 3, 2017.

7- Bell, Alexon; Is money laundering easier in a digital world?,available on; https://www.itproportal.com/features/is-money-laundering-easier-in-a-digital-world/ , 10 May2018,accessed 11 August 2020.

8- Bell ,Alexon; Money laundering in a digital world, Tuesday, May 1st, 2018, https://www.theneweconomy.com/business/money-laundering-in-a-digital-world, accessed November,20, 2018.

9- Chêne ,Marie; Mutual legal assistance treaties and money laundering, Anti Corruption Resource Centre, USA, 29 July 2008.

10-Ejanthkar ,Santosh & Mohanty Leepa; The Growing Threat of Money Laundering, Capgemini (one of the

Contemporary Economic and Business Issues, **Vol.1 , 2014.**

26-Talha ,Al Siddig; Economic important of Electronic money, Global Advanced Research Journal of Economics, Accounting and Finance, Vol.5, December 2017.

27-Eurasian Group on Combating Money Laundering and

28-BLOOMENTHAL , ANDREW; Electronic Money, investopedia, 31 May2020.

29-Kurbelová, Jana; BLANCHIMENT DE L'ARGENT EN FRANCE, Diplomová práce, Palacky University Faculté des lettres, 2014.

30-KUMAR, PRAVEEN; Money Laundering in India: Concepts, Effects and Legislation, International Journal of Research in Humanities & Soc.Sciences, Vol.3, Issue: 7,July:2015.

31-Teicher,Ron; Transaction Laundering – Money Laundering Goes Electronic in the 21st Century, 04 June 2018, https://www.finextra.com/blogposting/15423/transaction-laundering---money-laundering-goes-electronic-in-the-21st-century, accessed 28 November 2018.

32-Choi ,Bryan H; The Anonymous Internet, MARYLAND LAW REVIEW, Vol.72, Issue2, 2013.

33-Australian Institute of Criminology; The risk of criminal exploitation of online auctions, 2007.

CYBERLAUNDERING REGULATION AND CONTROL, Faculty of Law, University of the Western Cape, Cape Town, South Africa, 2010.

19-Kellermann ,Tom; Money Laundering in Cyberspace, The World Bank Financial Sector Working Paper, November 15, 2004.

20-Richet ,Jean; Laundering Money Online: a review of cybercriminals methods, , University of Nantes, France, October 2013.

21-masjedi, Ebrahim; Electronic money laundering and data mining methods in investigating money laundering prevention ' International Academic Journal of Science and Engineering, Vol.2, No.10, 2015.

22-Kumar, Praveen; Money Laundering in India: Concepts, Effects and Legislation, International Journal of Research in Humanities & Soc.Sciences, Vol.3, Issue: 7, July: 2015.

23-European Central Bank: Report on Electronic Money, August , 1998.

24-Fung, Ben&Molico, Miguel& Stuber, Gerald; Electronic Money and Payments: Recent Developments and Issues, Bank of Canada Discussion Paper , April 2014, http://www.banqueducanada.ca/wp-content/uploads/2014/04/dp2014-2.pdf

25-Popovska, Neda &Kamnar, MSc; *The use of electronic money and its impact on monetary policy, Journal of*

34-CHEN, JAMES; Money Laundering, Investopedia, 7 July 2020.

35-Palme, Jacob; Anonymity on the Internet, https://people.dsv.su.se/~jpalme/society/anonymity.html, accessed November,20, 2018.

36-Terrorism Financing; Risks of Electronic Money Misuse for Money Laundering and Terrorism Financing, Moscow, Russia, December 2010.

القوانين والاتفاقيات:

1- Proceeds of Crime Act 2002, available on ; http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2002/29/data.pdf, p; 203-204.

٢- قانون مكافحة غسيل الأموال المصري رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢

٣- قانون مكافحة غسيل الأموال الكويتي رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣

٤- قانون مكافحة غسيل الأموال الإماراتي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢

٥- الاتفاقية الدولية بشان مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية سنة ١٩٨٨ (اتفاقية فيينا).

٦- الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة ٢٠٠٠

MONEY LAUNDERING THROUGH ELECTRONIC MEANS

Dr. / Ali Zayed Abdullah

PhD in Law - Criminal Law - Faculty of Law - Cairo University

ABSTRACT:

The phenomenon of money laundering is one of the most international phenomena that disturb a number of countries. As money laundering crimes are no longer committed in their normal, traditiona l form only, but have become committed in a more difficult and complex way, as they are carried out through modern electronic means, especially with the progress in the use of different methods of electronic payment in light of the spread and increase of many modern technologies and reliance on them to end many From financial transactions, and an attempt to hide illegal returns through these transactions, with the expansion of money laundering gangs around the world to create more transactions by exploiting these techniques, as well as the association of money laundering crimes with other crimes that are considered to be the fuel for money laundering operations that are committed through Modern means, and the progress in these technologies has caused the inability of the legislative bodies to confront this kind of methods that are used to commit money laundering crimes, which has a great impact on a number of countries in the world, whether from the economic or social aspects, especially the countries that are developing economically.